العولمة الاقتصادية وتأثيرها في سوق العمل المصري

أ. م. د. إيمان عبد خضير
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

م. م. زهير حامد سلمان الزيدي

المقدمة

ان العولمة هي ظاهرة العصر وبحكم شمولية ابعادها وعمق اثارها اصبحت قضيتها تثير جدلا واسعا بين الباحثين (واصحاب القرار) متضمنا المصطلح والمفهوم والتجليات والمضمون والوسائل والاهداف، ولقد بدأت ملامح وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين وفي ظل هذا الاتجاه نحو تقسيم العمل الدولي ظهرت نتائج ومزايا عكست مديات التغيرات على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الانسانية، واصبحت مناقشة ودراسة اثارها على الاقتصاديات النامية ولا سيما تأثيراتها في سوق العمل من الاولويات المهمة جدا، نظرا لما تتمتع به بعض الدول النامية من ميزة نسبية تتمثل بوفرة عنصر العمل الرخيص قياسا بالدول المتقدمة وان انتشار التكنولوجيا والمعلوماتية وسهولة انتقال رؤوس الاموال ادى الى تغيرات في نوع العمالة المطلوبة وتوفير فرص العمل ومترافقا مع انحسار دور الدولة وتعاظم دور السوق، واتساع ظاهرة البطالة في كثير من الدول النامية منها والمتقدمة. وفي ضوء المتغيرات الدولية والتطورات التكنولوجية والتدفق الهائل للمعلومات وما تبعها من المتغيرات في نمط ووسائل وفنون الانتاج مع تغير سريع في المهن وظهور مهن جديدة تتطلب نوعية معينة من القوى العاملة ومهارات ومعارف متعددة، يستشعر الجميع زيادة الطلب على التدريب واعادة التدريب وضرورة العمل على معالجة سلبيات سياسات التعليم والتدريب والتشغيل ومواجهة اكبر التحديات التي تواجهها احتياجات سوق العمل المتغيرة من حيث حجم ونوعية العمالة المطلوبة.

وجاء البحث كمحاولة لتوضيح مدى تأثير ظاهرة العولمة في العمالة والبطالة ومن ثم تأثيرها على سوق العمل المصري.

بحث مستل عن رسالة الماجستير الموسومة
"العولمة الاقتصادية وتأثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة (مصر والأردن حالة دراسية)"

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان تأثيرات العولمة الاقتصادية في أسواق العمل وما رافقها من الثورة العلمية والتكنلوجية والتي أحدثت تغيرات في نوع الوظائف والمهارات المتقدمة التي تتطلبها هذه الوظائف وتغيير هيكلية الطلب على العمالة مما جعل البطالة مظهرا مرافقا للإصلاح الاقتصادي وتكاد تكون سمة من سمات العولمة الحالية.

ويأمل الباحث ان يكون هذا البحث مدخلا جديدا لمفهوم تأثير العولمة الاقتصادية القادم على سوق العمل والبطالة خاصة في الوطن العربي .

أهداف البحث

يحاول البحث تحديد الاثر السلبي للعولمة الاقتصادية في اسواق العمل ومدى مساهمتها في التأثير في المستوى العام للتشغيل في هذه الاسواق وذلك من خلال دراسة إنموذج (مصر) كحالة دراسية.

فرضية البحث

ان العولمة الاقتصادية أدت الى زيادة مشاكل سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة من خلال تطبيق مجموعة من السياسات المرافقة للبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنها الخصخصة وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي على العمالة في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص.

المبحث الاول/ العولمة واسواق العمل

المطلب الاول: ادوات العولمة الاقتصادية وسياساتها

اولا- مفهوم العولمة وادواتها

1- مفهوم العولمة

انتشر استعمال مصطلح العولمة Globalization في كتابات سياسية واقتصادية عديدة في العقد الاخير من القرن الماضي، إذ أستعمل مفهوم العولمة لوصف العمليات التي من خلالها تكتسب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بها نوعا من عدم الفصل وتلاشي المسافة، ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية فضلاً عن الروابط المتزايدة على الساحة الدولية وعلى الأصعدة كافة[1]

وتعرف العولمة ((بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الافراد بعد الانكماش)) كما وتعرف ايضا بانها كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد او دون قصد الى دمج العالم في مجتمع واحد[2] اما العولمة الاقتصادية هي امتداد للنظام الرأسمالي وهي ظاهرة تحكمها اسس عالمية مشتركة وتديرها مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في الاقتصاديات المحلية، وهي خاضعة لمجموعة الدول السبع الكبار بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي تقوم بتحديد سياستها التي تنفذها بوساطة المؤسسات الدولية الكبرى الثلاث صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية[3]

2- ادوات العولمة الاقتصادية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدا التفكير في خلق مؤسسات اقتصادية دولية مهدت الى تنظيم الاقتصاد العالمي والحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي International monetarg system (IMS) وعلى اثر اتفاق بروتين وودز (Brettan Woods) في الولايات المتحدة الامريكية وحضرته 44 دولة في اطار الندوة النقدية والمالية الدولية للامم المتحدة تم انشاء صندوق النقد الدولي (IMF)والبنك الدولي للانشاء والتعمير (IBM) في عام 1944[4]. اعلنت ميلاد الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الكمركية (الغات) (GATT) في عام 1947. واستمر العمل بها حتى ابريل من عام 1994 إذ تم اعلان تاسيس منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش بعد جولات عدة من المفاوضات بين الدول استمرت خلال تلك المدة.

وتم تدعيم ادوات العولمة من خلالها بهدف تحرير التجارة والاسواق[5] ناول هذه الادوات في الفروع الاتية:-

أ: صندوق النقد الدولي International Monetary Fun

يعدّ صندوق النقد الدولي احد المنظمات الاقتصادية التي عملت على تثبيت اركان العولمة الاقتصادية منذ نشأته مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتوقيع اتفاقية (بريتون وودز) في عام 1944م ويعرف الصندوق بانه (المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على ادارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الاعضاء فيه). وأنشئ الصندوق للحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي، ويضم 184 دولة عضوا فيه ويعمل فيه اكثر 2700 شخص وتتجاوز ميزانية تسييره 600 مليون دولار سنويا[6].

لقد كانت المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي هي على وفق بريتون وودز 1944، العمل على ضمان تثبيت اسعار الصرف، ومساعدة الدول الاعضاء على مواجهة النقص المؤقت في العملات الاجنبية لعلاج العجزالطارئ في ميزان المدفوعات، الا ان مهمات الصندوق قد تطورت على نحو كبير، فقد أصبح كمحل للحكومات في صياغة الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الحكم، واحداث تغيرات اساسيه والتأثير في مستويات الاسعار والتكاليف وتوزيع الدخل وتوزيع الدخل القومي والتأثير في مستوى العمالة كشرط لتلقي مساعداته رغم ان كل تلك الامور تدخل في صميم السيادة الوطنية للبلد، كما ويفرض الصندوق سياساته الانكماشية والمضادة للنمو على البلدان النامية دون ان يكون محل مسائلة في حال لو فشلت تلك السياسات في تحقيق الاهداف التي يعلنها الصندوق[7] خلال ما تقدم فقد اصبح الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية العناصر الرئيسة والحاسمة في نظام العولمة ونشرها.

ب : البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ينظر للبنك الدولي دائما على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي انشأ في اطار تكوين النظام النقدي العالمي (بريتون وودز) بعد الحرب العالمية الثانية عام 1944 ويقوم الى جانب الصندوق على اساس منهج فكري وفلسفة اقتصادية واحدة تتبنى إنموذج التنمية القائم على الليبرالية الجديدة. ويعرف البنك الدولي على انه (المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء) ولذلك فأن مسؤوليته تنصب اساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الاصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك الدولي بالجدارة الائتمانية لانه يعتمد في تمويله على الاقتراض من اسواق المال[8].

ان غاية البنك الدولي هي تثبيت عملة البلد العضو بفضل الائتمانات التي يمنحها والتي تجعل الدولة تسير على وفق سياسة نقدية تخضع لها الدول المرتبطة به جميعها. وهي عبارة عن وصفات ثابتة قد لا تأخذ بنظر الاعتبار وضع الدولة من الجوانب جميعها لذلك فهي تحد من امكانية الدولة في حل مشاكلها بطريقتها الخاصة.[9] لبنك الدولي للانشاء والتعمير هو واحد من خمسة مؤسسات مكونة لمؤسسة البنك الدولي وهي: [10]

1- البنك الدولي للانشاء والتعمير: والذي بدأ اعماله بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدة دول اوربا ثم تطور دوره تدريجيا مع مرور الوقت إذ اصبح يمول الدول النامية.
2- المؤسسة المالية الدولية: والتي ظهرت عام 1956لتمويل القطاع الخاص بالدول النامية.
3- الجمعية الدولية للتنمية: وتقوم منذ 1960بتقديم القروض للدول الاكثرفقراً.
4- المركز الدولي لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وظهر عام 1966.
5- الرقابة المتعددة الجنسية لضمان الاستثمار: وأنشأت عام 1988لتشجيع الاستثمار بالدول النامية.

ج :- منظمة التجارة العالمية

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسة إذ أنشأت المنظمة في الأول من كانون الأول عام 1994 في مدينة مراكش، وهي تمثل الركيزة او الركن الثالث من هذا النظام الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع هاتين المنظمتين على تحديد معالم النظام الاقتصادي الجديد الذي اصبح يتميز بوحدة السوق ويخضع لإدارة واشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة[11] الاتفاق على اتفاقية للتجارة اطلق عليها (الجات) (GATT) الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، ولقد بلغ عدد الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية (23) دولة واصبحت الاتفاقية سارية المفعول عام 1948 وبلغ عدد الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية 123 دولة حتى عام 1994، قبل ان تتحول الى منظمة التجارة العالمية[12] واتفاقية (الجات) هي اتفاقية متعددة الاطراف تنص بنودها على تنظيم التجارة الدولية من خلال المفاوضات الجماعية بهدف الوصول لاتفاقيات تجارية تهدف الى خفض الضرائب على الاستيرادات وغيرها من العقبات التي تقف امام التجارة الدولية لخلق شبكة متوازنة وعادلة من العلاقات التجارية الدولية[13]

وتعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنها (اطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والاحكام المتفق عليها وتشكل ايضا إطارا للاشراف على تجارة السلع في العالم بأستثناء البترول والمقدرة بنحو 90% من جملة التجارة العالمية وتضمنت اكثر من 29 الف موضوع غطت كل ما يتعلق بجوانب التجارة العالمية من المواد الزراعية والصناعية والنسيجية والخدمات والملكية الفكرية)[14]

وتعرف ايضا (بانها الاساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الاطراف في توفر الالتزامات التعاقدية الاساس التي تحدد كيف تقوم الحكومات
بصياغة تطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية. وكذلك توفر لمنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض)[15]

د: الشركات متعددة الجنسية

تعد الشركات متعددة الجنسيات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق اهدافها في اطار تعديل اسس الولاء من الدولة الوطنية الى الولاء للمنظمات الدولية، ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها وابعادها وادواتها والتي اتخذت انماط مختلفة منها ما هو تجاري او خدمي او صناعي او كلي تتكامل فيما بينها رأسيا وافقيا، وعلى هذا الاساس قامت هذه الشركات بدمج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي في رأس المال المالي أي دمج العمليات الثلاث الصناعية والتجارية والمالية بكل الاتجاهات وبالانواع كلها [16]

تعد الشركات المتعددة الجنسية الآلية الاكثر تأثيرا للعولمة الاقتصادية وان مقرها في اغلب دول العالم وحتى النامية وتمثل هذه الشركات تجمعات لرؤوس الاموال وتهدف الى تحقيق الارباح الاحتكارية والتراكم الاسرع لرأس المال الخاص[17] للقائمة التي اصدرتها صحيفة (الفاينانشيلل تايمز) البريطانية في عام 2006 ان اكبر 500 شركة في العالم معظمها شركات متعددة الجنسية، إذ ان اكبر 50 شركة منها تتوزع في البلدان المتقدمة. ان التقدم المستمر في وسائل الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية وشبكات الانترنت ادى الى توسيع الاسواق الوطنية والقومية والعالمية اما الشركات المتعددة الجنسية ازدادت المنافسة بين هذه الشركات للحصول على حصص اكبر في الاسواق العالمية ضمن اطار المنافسة احتكار القلة التي تمتاز بها، وكذلك فان ضمانة استثمارات هذه الشركات مكنتها فضلا عن السيطرة الاعلامية من اعادة اقتسام الناتج المحلي لمصلحة رؤوس الاموال وعلى حساب القوى العاملة. وأدارات هذه الشركات تسعى الى تعظيم ارباحها وتوسيع سيطرتها واحتكاراتها وهي لاتهتم بمصالح العمال فيما يخص حق العمل وضمانات البطالة بل انها تنظر الى القوى العاملة في الدول المتقدمة (المركز) كما في الدول النامية (الاطراف) على انها احدى مدخلات الانتاج[18]

ثانيا: سياسات العولمة الاقتصادية (الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي)

1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي

ان المفهوم الاقتصادي للاصلاح هو تعبير عن السياسات التي تجعل النفقات المحلية متناغمة مع ما متاح من موارد وذلك عن طريق العثور على توليفة من مجموعة من السياسات المالية والسياسات النقدية و التجارية لضمان وجود طلب محلي كلي يوائم تركيبه العرض الكلي فضلاً عن اعتماد اجراءات تعمل على تحفيز وزيادة الانتاج من السلع والخدمات، واعتماد سياسات اقتصادية جزئية تسعى الى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد عن طريق ازالة تشوهات الاسعار وتعزيز المنافسة فضلا عن تخفيف السيطرة الادارية[19]

يعرف الاصلاح الاقتصادي بانه توجيه السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تصحيح الاختلالات الاساس عن طريق الملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع وبين متطلباته لاجل استعادة التوازن العام، أي ان الاصلاح يعد امرا ضروريا للدول التي يعاني اقتصادها من التشوهات الهيكلية[20]

وترى الامم المتحدة ان الاصلاح الاقتصادي هو عملية تستهدف تحسين اسلوب تعبئة الموارد وتخصصها بغية تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية الاقتصادية منها والاجتماعية على وجه أفضل وقد تتراوح معالمه بين الفلسفة والاهداف العامة للسياسات الائتمانية (الاستراتيجية) وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية للسلوك الاقتصادي[21]

2- مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي

تشمل برامج الاصلاح الاقتصادي على إنموذجين، يتعلق احدهما بصندوق النقد الدولي ويختص الاخر بالبنك الدولي ويطلق على الأنموذج الاول برنامج التثبيت ويسعى الى تقليل الاختلال الداخلي والخارجي على المدى القصير. وذلك من خلال سياسات تهدف الى وضع الاقتصاد اقرب مايكون الى مستوى الاستقرار وعدم استمرارية التدهور فيه.وكذلك فان هذا البرنامج يعالج الاختلالات المالية والنقدية في الاجل القصير (ثلاث سنوات). اما الثاني فيطلق عليه برنامج التكييف الهيكلي ويهدف الى رفع الكفاءة الاقتصادية، ومعدلات النمو على المدى المتوسط والطويل خلال مدة تتراوح بين 5-7 سنوات[22]

أ- سياسات التثبيت الاقتصادي Stabilization Policies

وهي السياسات التي اتخذها صندوق النقد الدولي عندما لجأت الدول النامية اليه للاستفادة من خدماته نتيجة لتزايد مديونيتها او استنفاذ احتياطاتها وعجزها عن دفع اعباء ديونها الخارجية وتعثر عملية التنمية فيها، وكان موقفه ان على هذه الدول ادخال اصلاحات هيكلية لاقتصاداتها[23] برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات الصندوق ويعتمد على التحليل النقدي لتفسير اختلال ميزان المدفوعات وذلك من خلال العلاقة السببية بين اجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة وميزان الدفوعات من جانب اخر، علما بان حجم السيولة المحلية داله لحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الاصول الاجنبية وصافي تدفقات رأس المال وبمعنى اخر ان زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتيب عليه انتقال دالة عرض النقود الى اليمين ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة)، والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد في الافراط بقدر أو بأخر في الاستهلاك والاستثمار الكلي، وهذا يعني بأن سياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير[24]

ويمكن تلخيص الاجراءات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي بما يأتي:-

1:- السياسة المالية

تعد السياسة المالية احد المحاور الرئيسة لبرامج التثبيت الاقتصادي اذ ان وجود عجز في الموازنة العامة وتفاقمه يعد سببا أساسياً لعجز ميزان المدفوعات اذ ان الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي فأن تخفيض العجز في الموازنة العامة يتطلب كبح الانفاق العام وترشيده من وجهة نظر الصندوق، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي ان اجراءات تخفيض النفقات العامة ضرورية ولاسيما ما يتعلق منها بتخفيض الدعم التمويني وزيادة اسعار المحروقات وتجميد الزيادة في الاجور والمرتبات في القطاع الحكومي (العام) وتخلي الدولة عن التزامها بتوظيف الخريجين الجدد وترك المهمة لقوى العرض والطلب في سوق العمل حتى لو ادى ذلك الى زيادة معدلات البطالة في بداية تطبيق البرنامج، كما يوصون بزيادة اسعار الخدمات العامة كالنقل والاتصالات والتعليم والصحة[25]

2 : السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية دوراً اساساً في برامج الاستقرار الاقتصادي كون الاجراءات الخاصة بالسياسة النقدية تمثل الاساس النقدي لسياسة الاصلاح الاقتصادي التي ينتهجها صندوق النقد الدولي. وتستمد هذه السياسة اهميتها من اعتماد برامج التثبيت على ادواتها ومفاهيمها.

تهدف السياسة النقدية الى المساهمة في الحد من الطلب المحلي وذلك من خلال[26] يد الائتمان المحلي، الغاء او الحد من الرقابة على النقد الاجنبي، زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، تحرير التجارة الخارجية، تحسين تدفق الموارد الخارجية الميسرة و رفع اسعار الفائدة اي ان السياسات النقدية تهدف الى تخفيض العرض النقدي كوسيلة لضغط الطلب المحلي وتخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات والمستوى العام للاسعار فضلاً عن تعبئة المدخرات بصوره افضل فضلاً عن امتصاص فائض السيولة لدى افراد و المؤسسات ومن ثم الحد من الطلب المحلي في الاجل القصير[27]

3: سياسة اسعار الصرف

ان الاجراءات المتعلقة بسياسة سعر الصرف تلعب دوراً مهما في اعادة التوازن الاقتصادي الكلي فضلاً عن الاجراءات المالية والنقدية وبالاخص بالنسبة التي تعاني من اثار التضخم وما يصاحبه من ضعف في القدرة التنافسية للاقتصاد، اذ يسهم في تخفيض الطلب الكلي واحداث تغيرات في الاسعار النسبية، اذ يشجع على حدوث تحولات في هيكل الانفاق من السلع الاجنبية للسلع المحلية وعلى اعادة عملية تعزيز الصادرات و الحد من الواردات[28]

ب : سياسات التكيف الهيكلي

Structural Adjustment Policies

تهدف هذه السياسات الى معالجة الاختلالات الاقتصادية الاكثر عمقا في الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل ولاعادة هيكله في اتجاه اطلاق قوى السوق عن طريق تحرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من القيود المفروضة وازالة تشوهات الاسعار فضلا عن توفير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق ذلك. وتسمى سياسات ادارة العرض **Supply management** وهي مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى زيادة حجم السلع والخدمات التي يؤمنها الاقتصاد القومي عند مستوى معين للطلب الكلي[29].

ويخصص تسهيل التكييف الهيكلي لتمويل ميزان المدفوعات و كذلك يخصص الاغراض الزيادة تحرير التجارة الخارجية واصلاح نظام الصرف.
وتعتمد برامج التكييف الهيكلي على عدد من المبادئ والسياسات الواجب اتباعها والمتمثلة بما يلي[30]
1 – تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وتشمل اجراءات زيادة الايرادات والتحكم في الانفاق وتضييق الاقتراض الخارجي وتحرير اسعار الفائدة .
2 – تحسين كفاءة تخصيص القطاع العام واستعمالاتها .
3 – اصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية وتشمل الاجراءات التي تهدف الى التخصيص الامثل للموارد .

وتشمل سياسات التكييف الهيكلي عدد من الاجراءات اللازم اتخاذها وهي : [31]

1- تحرير الاسعار

وتعني تحرير اسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج كافة وفي عموم الاسواق واخضاعها لقوى العرض والطلب .

2 - الخصخصة

يرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان المدخل الضروري لتعزيز الاقتصاد الوطني هو تقليص الاهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص كونه اكفاء في تخصيص الموارد من القطاع العام.

3 - تحرير التجارة

يعتقد خبراء البنك الدولي ان البلدان المنفتحة على العالم الخارجي اكثر قدرة على مواجهة مشاكلها والتأقلم مع الصدمات الخارجية إذ ان تحرير التجارة يعطي دفعة لقطاعات الانتاج المحلية عن طريق التنافس مع السلع والخدمات المستوردة وكذلك يرى البنك ان الرقابة على التجارة الخارجية من شأنها اعاقة المنافسة وزيادة الانتاجية، كما انها تؤدي الى عزل الاسواق المحلية عن الاسواق الدولية والتي تشوه الاسعار المحلية وتخصيص الموارد كذلك فان الانفتاح يؤدي الى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي كما ان الاداء سيكون افضل إذا ما تم تنخفض الرسوم الكمركية[32] وايضا ان التقدم التكنولوجي يضعف الصلة بين توسيع نطاق الانتاج ونمو العمالة. وفي ظل العولمة الجارية، انخفضت اهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة اذ اصبحت مجموعة كبيرة من الانشطة الاقتصادية تعتمد بصورة متزايدة على كثافة المهارات والمعرفة، فالتقدم التكنولوجي يغير طبيعة اساليب العمل إذ يقلص عدد الوظائف القائمة ويخلق وظائف جديدة اكثر اعتمادا على العلم والمعرفة، وتحرير التجارة العالمية يؤدي الى ظهور منافسين جدد مما يقلل اسواق التصدير التي تصدر لها الدول النامية[33]

المطلب الثاني/ تاثير العولمة على سوق العمل

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية لا يزال وضع العمالة العالمي غير مشجع. فقد بلغت البطالة والعمالة الناقصة مستويات مرتفعة في البلدان النامية جميعها في العالم تقريباً وفيما بين البلدان الصناعية والتجمعات القطرية، بلغ معدل البطالة 11.3 % في الاتحاد الاوربي ككل في عام 1996 لكنه انخفض الى 10% في عام 1998 وبلغ نسبة 11.6 % في اغلب بلدان اوربا الشرقية لعام 1996، ووصل في كندا الى 9 % في العام نفسه وبحلول نهاية عام 1998 قدر مجموع الباحثين عن العمل بلا جدوى في انحاء العالم جميعه بنحو 150 مليون عاطل، وكذلك بلغ عدد العاطلين نحو 25 الى 36 % من مجموع اليد العاملة في العالم والبالغة 3 مليارات عامل، وكان هؤلاء يعملون ساعات اقل بكثير من ساعات الدوام الكامل ويكسبون اقل من الأجر الأدنى[34]

ومع استمرار البطالة عند هذه المستويات المرتفعة في العديد من الاقتصادات المتقدمة ازداد القلق بشأن ابتعاد بعض المجموعات نتيجة لانخفاض فرص العمالة لاسيما وان اول الضحايا هم الشباب العاطلون عن العمل، والعمال النازحون الكبار في السن، والعمال الاقل مهارة والنساء. ومما يثير القلق الاجتماعي بوجه خاص خطورة وضع البطالة فيما بين الشباب في انحاء العالم جميعه، إذ تقدر منظمة العمل الدولية ان هناك حوالي 60 مليون شاب يبحثون عن عمل بلا جدوى في فئة العمل من 15-25 سنة. وفضلاً عن هذه المشكلة هناك مشكلة ازدياد اللا مساواة في الاجور وارتفاع عدد العاملين الفقراء في بعض البلدان وقد وقع معظم العمال في البلدان النامية في شرك العمالة ذات الانتاجية المنخفضة دون ان يكون هناك من يغيثهم من الفقر. واصبح من الصعب جدا خلق عدد كاف من الوظائف ذات الانتاجية المرتفعة للاعداد المتزايدة بسرعة من القوة العاملة بمستواها التعليمي المتحسن[35]

هناك ثلاث قوى مساعدة تدفع عملية العولمة وتعمل على تغيير النظام الاقتصادي الدولي وهي، ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحرير التجارة داخل الدول وخارجها وظهور منافسين جدد في مجال الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وينبغي ان يكون هدف الاصلاح الاقتصادي تمكين البلدان التي تضطلع بعملية التكيف من تعظيم الفائدة منها، وسرعة نمو التجارة وتدفق الاستثمارات وتزيد من الفرص المتاحة امام البلدان النامية من توليد العمالة، ويمكن ان يؤدي تحرير التجارة الى فتح ابواب اسواق جديدة امام صادراتها. كذلك يؤدي اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى توفير فرص العمل والوظائف والاستفادة من التكنولوجيا الى آثار ثانوية ايجابية اخرى[36]

يبدو ان التقدم التكنولوجي واجراء التغييرات التنظيمية يضعف الصلة بين توسيع الانتاج ونمو العمالة في ظل العولمة. اذا انخفضت اهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة اذ اصبحت الكثير من الانشطة الاقتصادية تعتمد بصورة متزايدة على كثافة المهارات والمعرفة وذلك بسبب التقدم التكنولوجي. ومع التغيير في انماط الاستهلاك يميل المستهلكون الى رفض السلع والخدمات التقليدية والاقبال على السلع الاكثر تطوراً وحداثة. ونتيجة لذلك، من المرجح ان يتركز اكبر قدر من الانخفاض في الوظائف في المجالات التي تتطلب مهارات تقليدية ذات مستوى منخفض وان تتركز الوظائف الجديدة في المجالات التي تتطلب مهارات عالية بنسبة كبيرة من رأس المال البشري. وسيكون لهذا التحول في اسواق العمل في ظل العولمة اثر هام جدا على معظم اسواق العمل التي تتألف من اليد العاملة غير الماهرة[37]

وتواجه اسواق العمل تحديين رئيسين وهما ازدياد عولمة الاقتصاد الذي يؤدي بدوره الى تفاقم الوضع الصعب والتغيرات التكنولوجية السريعة التي تؤدي الى ارتفاع النمو دون توفير وظائف (مما يؤدي الى ارتفاع البطالة) فالعولمة تؤدي الى زيادة سرعة تأثير اسواق العمل بالصدمات داخل نظام الاقتصادي العالمي، والى زيادة حدة التنافس الدولي والى ازدياد حركة رأس المال. وهذه العوامل جميعها تضعف من القوة التنافسية لليد العاملة وتضغط على الاجور باتجاه الانخفاض وتهدد قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الاجتماعية المضادة. وتثير التغيرات التكنولوجية التي تؤدي الى توفير اليد العاملة والناتجة عن التنافس العالمي مزيداً من القلق في عصر ترتفع فيه البطالة بين العمال المدربين على جيل قديم من التكنولوجيا. وبالتالي تزداد المجاميع من العاطلين عن العمل .

تتسبب العولمة في هجرة العمل من الدول ذات الوفرة العمالية الي الدول ذات شحة العمالية وكذلك يتوقع ان يؤدي انفتاح اسواق العمل المحلية على اسواق العمل العالمية الى اختلال هيكل الاجور في الدول المستقبلة للعمل واظهرت التجارب ان ينجم عن تزايد العمالة المهاجرة غير الماهرة من مجموع القوى العاملة الى تراجع الاجور الحقيقية للعمل غير الماهرة في دول المهجر، ويؤدي هذا التغير الى ارتفاع الهوة بين اجور العمالة الماهرة وغير الماهرة في الدول المستقبلة للعمالة الاجنبية[38] النسبة لمنافع هجرة العمالة فتمثل من خلال تحويلات العاملين في الخارج ا لى بلدانهم من العملات الاجنبية واصبحت عاملاً مؤثراً في الاقتصاد الكلي لبلدانهم كذلك كان لانتشار ظاهرة العولمة اثره على النقابات والعمل النقابي فقد ادى انتشار الشركات المتعددة الجنسية وعولمة الانتاج الى انتقال الطلب على العمل من الدول الصناعية الى الدول النامية والذي بدوره ادى الى اضعاف عمل النقابات في البلدان الصناعية لا سيما في المدة اللاحقة لعقد الثمانينيات كذلك فقد كان لضعف هذه النقابات في الدول النامية عامل جذب اضافي لانتقال الانتاج من الدول الصناعية اليها. مع ذلك فقد ادى ذلك الى تطور النقابات في بعض الدول النامية[39]

المبحث الثاني/ سوق العمل المصري

المطلب الاول: سوق العمل المصري قبل سياسات الاصلاح الاقتصادي

احتلت العمالة واسواق العمل في ضوء الضغوط الديمغرافية والمطالبات الضخمة بتوفير فرص العمل مركز الصدارة على جدول اعمال السياسة الاقتصادية في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا في ظل العولمة. فقد شهدت هذه البلدان اكبر معدل للنمو في السكان في العالم على امتداد العقد الماضي، اذ ازداد عدد السكان فيها بمعدل قدره 7.7% منذ عام 1950. وفقا لمعدلات النمو العالمية يمكن ان يتضاعف عدد السكان مرة اخرى في غضون 35 سنة القادمة.. وعليه فقد تشكلت تحديات ضخمة امام هذه البلدان في اسواق العمل من جانب نمو العمالة الكبير ومن جانب توفير فرص العمل بما يتلاءم والتحولات الاقتصادية المواكبة للعولمة.

وفي إطار ذلك سنتناول في هذا الفصل حالة سوق العمل والعمالة في مصر يعدّها من الدول الساعية في نهج الإصلاح الاقتصادي ضمن هذا المجال ولتغطية الموضوع تم تقسيم الفصل على المطالب الاتية:

اولا: الخصائص العامة للاقتصاد المصري وتطوره

تعد مصر اكبر البلدان العربية من حيث السكان، إذ يتجاوز سكانها 70 مليون نسمة على وفق تقديرات عام 2004 فضلاً عن ارتفاع معدل نمو السكان والذي يزيد عن3 % سنوياً على وفق التقديرات. وتمثل المشكلة السكانية في مصر إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية في نطاق تحليل العلاقة بين حجم السكان وحجم عرض العمل في اسواق العمل لاسيما في ظل ارتفاع معدل البطالة ونسبة الافراد دون سن الخامسة عشر ونسبتها من المجموع الكلي للسكان، الامر الذي يزيد من اعباء التنمية ويساهم في توليد ضغوط مستمرة على فرص العمل [39] ويوضح الجدول (1) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر للمدة 1982-1989 ومنه يمكن تثبيت أهم المؤشرات الاتية :-

ا – تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اذ كان 9.9% في عام 1982/1980 وانخفض الى 7,1%في عام 1989/1988.

ب – ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي انعكس في معدلات التضخم إذ كان 7.12% عام 1982/1980 وارتفع الى إن وصل 7.21 في عام 1988/1987 .

ج – انخفض عجز الموازنة العامة من 7.4 مليار جنيه في عام 1980 الى حوالي 6.7 مليار جنيه في عام 1988 .

د – ارتفاع نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 3.111% عام 1980\1982 الى 5.142%عام 1988\1989. كذلك ارتفاعه كنسبة من الصادرات من 8.218% عام 1980\1982 والى 8.400% في عام 1988\1989.

فضلاً عن تراجع المؤشرات الأخرى التي أظهرت ضعف الأداء الاقتصادي ومنها تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية، كذلك تراجعت تحويلات العاملين في الخارج نتيجة لإقدام الدول النفطية على إجلاء العمالة المصرية واستبدالهم بالعمالة الوطنية، والآسيوية الرخيصة.. وايضاً انخفاض عائدات الصادرات النفطية سبب انخفاض اسعار النفط وتدهورها عام 1986 والتي تتصدر قائمة الصادرات المصرية[40]

جدول (1)

بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي في مصر للمدة(1982-1989)

المؤشرات	80-82	83-84	86-87	87-88	88-89
معدل التضخم %	7.12	4.18	7.20	7.21	-
عجز الموازنة العامة (مليار/ جنيه)	7.4	9.5	5.7	6.7	-
نسبة تغطية الايرادات للانفاق %	68	62	55	51	-
نسبة تغطية الصادرات/ الواردات	5.4	42	31	33	25
سعر الصرف غير الرسمي دولار/ جنيه	0.1	163.1	934.1	268.2	463.2
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (الاساس 1980)	9.9	1.6	5.2	8.1	1.1
معدل الاستثمار الاجمالي %من الناتج القومي	29	8.20	3.20	5.17	-
معدل الادخار المحلي % من الناتج القومي	2.15	14	3.8	9.7	-
الدين الخارجي كنسبة من الصادرات %	8.218	5.258	7.376	5.457	8.400
الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	3.111	1.122	8.157	8.150	5.142
العجز التجاري	8.4	9.5	1.5	6.6	5.7

المصدر: نجلاء الاهوائي، سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا، عمان، دووا، ص151.

ج: معدل البطالة وحجمها خلال المدة 1982 – 1991 :

ان معدل نمو قوة العمل في المدة السابقة (1974 – 1981) اكبر من معدلها في عقد الثمانينيات إذ كان تدفق العاملين الى سوق العمل في هذه المدة حوالي 423 الف عامل سنوياً، وكانت فرص العمل المتاحة 194 الف فرصة عمل وهم في سن العمل ولكنهم لا يجدونه. أي انهم في بطالة سافرة إذ وصل عدد العاطلين في عام 1986 الى حوالي مليوني عاطل. مما يدلل على ان العرض كان اكبر من الطلب في السوق. كما قدر متوسط معدل البطالة لتلك المدة حوالي 7 % سنوياً. وبالتالي فأن التوازن الظاهري في سوق العمل المصري الذي تحقق في المدة الماضية مدة الرواج الاقتصادي قد اختل خلال هذه المدة، مدة الركود الاقتصادي[41]

وان سوق العمل المصري قد عانى من مشكلات هيكلية متراكمة، وتفجرت خلال عقد الثمانينيات وتمثل ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة الى مستويات حرجة باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على حد سواء [42]

ثانيا: سمات البطالة في مصر واسبابها

أ : سمات البطالة في مصر

ان السمة المميزة لهيكل البطالة في الاقتصاد المصري هو تركز البطالة فيما بين الشباب الداخلين الى سوق العمل لأول مرة. وان الجزء الاكبر من الداخلين الجدد الى سوق العمل لأول مرة. وان الجزء الاكبر من الداخلين الجدد الى سوق العمل يكون من مخرجات النظام التعليمي الامر الذي يعكس عدم موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل[43] للبطالة سمات منها[44]:

1- ان الشطر الاعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لاول مرة.
2- ان البطالة في مصر هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاملين من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية.
3- ارتفاع نسبة البطالة بين النساء في سن العمل.
4- اتجاه معدلات البطالة للارتفاع في الحضر .
5- تتركز البطالة في الداخلين الجدد الى سوق العمل غير ذوي الخبرة اذ لا يمثل المتعطلين الذين سبق لهم العمل سوى 4.5 % تقريباً من جملة المتعطلين .
6- تتركز البطالة في المدن الكبرى كالقاهرة، والاسكندرية ومدن القناة .
7- تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ بالنسبة للعمالة الفنية الماهرة والمدربة.

ب: أسباب مشكلة البطالة في مصر

إن من أسباب البطالة في مصر مجموعتان وهما الأسباب الخارجية والأسباب الداخلية .

1- الأسباب الخارجية للبطالة:

أ- انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال مدة الثمانينات والتي أثرت من خلال أمرين، الأول تمثل بانكماش اقتصاديات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة الأجنبية. لاسيما المصرية والاستغناء عنها وهو ما اطلق عليه العمالة العائدة. والأمر الثاني هو انخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطية إلى مصر فضلاً عن انخفاض عائدات و صادرات مصر من البترول أدت إلى انكماش الاقتصاد المصري ومن ثم مستويات الدخل والعمالة [45]

ب- الاتجاهات الانكماشية في الدول الصناعية خلال الثمانينيات، أدت إلى انخفاض الصادرات المصرية إلى تلك الدول بسبب الركود الاقتصادي، وكان له آثار انكماشية على الدخل العمالة لاسيما في قطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة بها[46]

ج- تراجع الهجرة الخارجية للعمالة المصرية إذ تشير التقديرات الى إن العمالة المصرية في الخارج تقدر بـ 4 ملايين عامل ولاسيما في دول الخليج ومثلت 20% من قوة العمل وقد عادت إلى مصر خلال عقد الثمانينيات مما فاقم مشكلة البطالة[47]

د- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مما أدى إلى إضعف القوة الشرائية لموارد مصر من العملات الأجنبية من الصادرات المصرية مما أدى إلى انخفاض الاستيراد من مستلزمات الإنتاج الذي بدوره أدى إلى تفاقم البطالة. فضلاً عن الاتجاهات التضخمية العالمية جعلت الواردات المصرية مرتفعة الأسعار مما يعيق الاستثمارات وخلق فرص العمل الجديدة.

2 - الأسباب الداخلية للبطالة:

أ- ارتفاع معدل النمو السكاني إذ إن ارتفاع النمو أدى إلى تدفق إعداد كبيرة من العمالة إلى أسواق العمل تفوق النسبة الاستيعابية لها .

ب- عدم الموائمة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل إذ تمثل احد الأسباب الرئيسة لبطالة الخريجين في السوق وتمثل فائض في تخصصات معينة وعجز تخصصات اخرى نتيجة السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل[48]

ج- عزوف الحكومة عن سياسة تشغيل الخريجين أدى إلى تزايد بطالة الشباب المتعلمين[49].

د- سوء التوزيع الجغرافي للسكان وارتفاع الهجرة الداخلية إذ شهدت مصر هجرة واسعة من الريف إلى الحضر مما فاقمت من البطالة.

ه- انخفاض معدل الانفاق الاستثماري في مصر في المدة (1967 – 1973) وقدر بحوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي وقد وجهت نسبة كبيرة منها إلى عملية الإحلال والتجدد وإن حجم البطالة لم ينخفض خلالها إلا بمعدل منخفض بلغ 17 % في المتوسط سنوياً. إما في بداية الثمانينيات وصلت معدلات الاستثمار إلى 24% إلا أنها اتجهت نحو القطاعات الخدمية التي لم تساهم في احتواء العمالة[50]

المطلب الثاني/ اسباب ومراحل سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر

اولا : أسباب اللجوء إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر

1:- تراجع النمو الاقتصادي

تشير المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري إلى إن معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي المصري قد انخفض من 8.7% عام 1987 الى 3.5% عام 1988 . ثم استمر انخفاضه ليصل الى 2.7% و 2.3% و 1.2% في الاعوام 1989 ، 1990 و 1991 على التوالي متزامن مع حلول مواعيد تسديد الديون و انخفاض عائدات البترول و الملاحة في قناة السويس مما فاقم من تراجع النمو الاقتصادي[51]

2:- معدل التضخم المرتفع

تشير التقديرات الى ان معدل التضخم في مصر قد بلغ 14.7% عام 1981 و 14% عام 1985و 21,1%عام 1989 وعلى وفق ارقام البنك الدولي. مما ادى الى عجز من الموازنة العامة وصل الى 13,8% في عام 1989 . مما دفع مصر على تمويل العجز من خلال التمويل الخارجي (الاقتراض) والتمويل الداخلي من خلال الاصدار النقدي [52]

3 :- الاختلالات في سوق العمل وزيادة البطالة

ازدادت مشكلة الاختلال في سوق العمل المصري مع ارتفاع معدلات البطالة سواء أكانت سافرة او مقنعة والتي اتسعت لتشمل قطاعات المجتمع المصري كافة ولاسيما الخريجين الجدد ويعود ذلك لاسباب عديدة اهمها عدم قدرة القطاع الزراعي التقليدي على خلق فرص العمل الجديدة وكذلك تراجع التوظف الحكومي و الهجرة الخارجية في خلق فرص العمل إذ يمثلان المصدرين الرئيسان في خلق فرص العمل. والجدول رقم (2) يبين تطور معدلات البطالة واهميتها النسبية الى اجمالي القوى العاملة للمدة (1960-1986) ،

ومن خلال الجدول يمكن تثبيت الملاحظات الآتية:-

أ- ارتفعت الأهمية النسبية للبطالة الى أجمالي القوى العاملة الى 14.7% عام 1986 بعد ان كانت 2.2% و7.7% للأعوام 1960 و1976 على التوالي.

ب- اتجاه عدد العاطلين على العمل نحو الارتفاع لاسيما بعد عام 1974 إذ ارتفعت إعدادهم من 175 إلف عاطل عام 1960 الى 209 إلف عاطل عام 1974 ثم وصلت الى 2011 الف عاطل عام 1986.

4:- ارتفاع المديونية الخارجية لمصر

لقد ارتفع حجم الديون الخارجية المصرية فقد قفز حجم الدين الخارجي المصري الى ضعف ما كان عليه إذ ارتفع الى 42.4 مليار دولار عام 1986 وهو ضعف ما كان عليه عام 1981، كما و بلغ حجم الديون الخارجية نحو 49970 مليون دولار عام 1988 بما يوازي نحو 145.7% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي المصري وما يوازي 399.3% من حصيلة الصادرات، كما بلغت نحو 51505 مليون دولار في عام 1989 بما يوازي 442.3% من حصيل الصادرات

الجدول (2)

يبين تطور معدلات البطالة و أهميتها النسبية الى إجمالي القوى العاملة للمدة (1960-1986)

السنوات	عدد المتعطلين " بالالف فرد"	الأهمية النسبية لمعدل البطالة (الى اجمالي القوى العاملة)%
1960	175	2.2
1962	118	1.8
1964	131	1.9
1968	244	3.1
1969	219	2.7
1970	198	2.4
1971	153	1.8
1972	135	1.5
1973	145	1.6
1974	209	2.3
1975	233	2.5
1976	850	7.7
1977	296	2.8
1978	354	3.3
1981	581	5.4
1982	596	5.6
1984	634	6
1986	2011	14.7

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات العامة الثلاثة للسنوات (1960،1976، 1986).

ثانيا:- مراحل الاصلاح الاقتصادي في مصر

بدأتمصر برنامجها المتكامل لاصلاح الاقتصاد في عام 1991 وكان من اهم اهداف هذا البرنامج هو خلق اقتصاد مفتوح يعتمد على قوى السوق في تخصيص الموارد ويتسم بالتنوع والمنافسة وخلق بيئة لتشجيع القطاع الخاص ودمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، وقد انطوى برنامج الاصلاح الاقتصادي على اربع مراحل اساس وهي:

أ- المرحلة الاولى (1991-1994)

لقد كانت هذه المرحلة هي نقطة الانطلاق باتجاه الاصلاح الاقتصادي في مصر إذ تضمنت اهداف تلك المرحلة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال استعمال ادوات السياسة المالية والنقدية واحداث تحرير جزئي لاسعار السلع والخدمات وتوحيد اسعار الصرف وتحرير اسعار الفائدة .

ب- المرحلة الثانية (1994-1996)

وتضمنت أهداف هذه المرحلة المزيد من تحرير الأسعار والأسواق واضافة ضمانات وجواز الاستثمارات والبدء في عملية تحرير القطاع المالي، اذ تم تحقيق تحرير جزئي للتجارة وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي طبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تطبيق برنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وشملت هذه المرحلة ايضاً عملية تحرير القطاع المالي ورفع القيود عند إصدار تراخيص عمل بنوك أجنبية في مصر .

ج- المرحلة الثالثة (1997-1999)

استهدفت هذه المرحلة مواصلة الإصلاحات الضرورية للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة لتوفير المزيد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة وذلك من خلال محاور عدة وهي تحفيز الادخار والاستثمار وتحرير القطاع المالي وتنمية الصادرات وإصدار قانون ضمانات الا ان هذه المرحلة شهدت بعض الاختلالات في التوازنات الداخلية التي نتجت عن الزيادة في الإنفاق العام دون ان يواكب ذلك زيادة في الإيرادات الأمر الذي أدى الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة كذلك شهدت هذه المرحلة بعض الاختلالات الخارجية لاسيما بعد تعرض مصر لعدة صدمات اقتصادية بدأت بأزمة جنوب شرق اسيا ثم الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما أسفر عن انخفاض في الموارد القومية من النقد الأجنبي.

د- المرحلة الرابعة (2000- 2006)

تستهدف هذه المرحلة مواصلة عمليات الاصلاح وتسريع عملية الاصلاح الهيكلي وتطوير كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والتنسيق بينهما ومنح البنك المركزي الاستقلال في اتباع الاجراءات والادوات المناسبة لتحقيق اهداف السياسة النقدية في اطار السياسة الاقتصادية العاملة للدولة وتحسين نظام سعر الصرف .

المبحث الثالث/ العولمة الاقتصادية وتاثيرها في سوق العمل المصري

ترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي العديد من الآثار والانعكاسات في مستوى التشغيل والتوظف، ومن ثم البطالة، نظراً لما تضمنه من سياسات تؤثر في متغيرات سوق العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكون أن هذه السياسات تؤثر في العديد في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها معدلات الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤثر بدورها في متغيرات سوق العمل. [52] أجل تغطية الموضوع قسم المبحث على أربعة مطالب وكما يلي:

المطلب الاول: تأثير العولمة في سوق العمل المصري

اولا: ملامح سوق العمل المصري في ظل العولمة

ان تقليص العمالة في القطاع العام والحكومي وتحرير الدولة من سياسة الالتزام بالتعيين وعجز القطاع الخاص عن توفير فرص عمل جديدة ادى إلى تفاقم مشكلة البطالة وظهر ذلك جلياً في عقد التسعينيات وما تلاها نتيجة للطبيعة الانكماشية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي وبالاخص سياسة الخصخصة اذ نفذت مصر خلال العقدين الاخيرين كل من اوصى به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من برامج التـ كييف الهيكلي ولاسيما سياسة الخصخصة، سعياً إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي[53].

وكانت المحصلة الاجمالية لتلك السياسات والبرامج تراكم الثروات لدى القلة وتفاقم الاوضاع المعيشية لأغلب الفئات الاجتماعية، وشهد العقد الاخير ارتفاعاً لمعدل البطالة، وتقلصت اعداد العاملين في القطاع العام مع عجز القطاع الخاص عن توفيرا لمزيد من فرص العمل. ويمكن التعرف على اهم ملامح سوق العمل المصري في ظل العولمة كالاتي: [54]

1-: لقد ازداد حجم قوة العمل في مصر من (15.8) مليون عامل في عام 1992 إلى (20.7) مليون عامل عام 2004. بزيادة قدرها (5) مليون عامل تقريباً، وقد كان معدل نمو قوة العمل حوالي 28% في المتوسط سنوياً خلال التسعينيات مع بقائه على مستوى 2.6% خلال هذا العقد. ويقدر عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بحوالي 750 الف او اكثر. وازداد حجم قوة العمل إلى (22.88) مليون في عام 2006 أي بزيادة (2) مليون عامل عن عام 2004[55]

2-: على الرغم من ارتفاع حجم قوة العمل (15-64) سنة من عام 2006 إذ بلغت (22.88) مليون. وعلى الرغم من ان الإناث تمثل 49% تقريبا من اجمالي عدد السكان. الا ان الإناث يمثلن حوالي (22.34%) من اجمالي قوة العمل. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ان اعداد كبيرة من الاناث في مصر يفضلن البقاء في المنازل لرعاية عائلاتهن. الا ان نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تزداد إذ ارتفعت من (21.4%) عام 1999 لتصل إلى (22.91%) عام 2005 ثم تراجعت إلى (22.3%) عام 2006. [56]

3-ً: ارتفاع نسبة الشباب في سوق العمل وارتفاع نسبة السكان النشطين إذ بلغت 60% في عام 2001 و65% في عام 2007 وان الجزء الاكبر من قوة العمل يقع في الفئة العمرية (25-64) سنة إذ بلغت (113و 29) الف فرد وذلك عام 2007. [57]

4-: على الرغم من الانخفاض المستمر في مستوى الامية لدى السكان في مصر الا انها لازالت تمثل نسبة كبيرة من مجموع السكان البالغين (15 سنة فاكثر) إذ كانت تمثل (52.9%) في عام 1990 وأنخفضت إلى (40.8%) عام 2005 . لاشك ان هذه النسبة المرتفعة تعكس احدى المشاكل التي تعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ويفترض ان هؤلاء العمال سيكونون اكثر تعرضاً من غيرهم لمخاطر نقص فرص العمل ومن المفروض ان ينعكس هذا في ارتفاع معدل البطالة لغير المتعلمين بالمقارنة مع العمالة المتعلمة. الا ان الارقام عن البطالة في مصر تعطي نتائج مختلفة تماماً. فقد كان معدل الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة فقط هو (1.1%) بالمقارنة مع معدل بلغ (9%) على المستوى القومي. وكان اعلى معدل للبطالة هو (22.3%) فيما بين ذوي التعليم المتوسط الاقل من مستوى التعليم الجامعي.

ان هذا التناقض بين ما هو مفترض ان يكون وما متحقق فعلاً يمكن فهمه من خلال توزيع العمالة غير المتعلمة بين العمالة الرسمية والعمالة غير الرسمية. إذ ان الاعمال العارضة والمتنوعة (كالباعة الجوالين) في القطاع غير الرسمي هي افضل بدليل بطالة غير المتعلمين إذ إن (73%) من هؤلاء العمال يعملون في المجال غير الرسمي في عام 1992 وأما المتعلمين فقد وصلت نسبتهم إلى (33%) من هذا القطاع والسنة نفسها.[58]

5-ً: انخفاض نسبة العاملين في القطاعات السلعية من (53.1%) من إجمالي المشتغلين في عام 1991 إلى 51.4% في عام 2000 اذ كان معدل نمو العمالة بها (2.5 %) في المتوسط سنوياً خلال التسعينيات مما ترتب عليه انخفاض قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمالة وكذلك ادى إلى خلق عوامل طاردة في المناطق الريفية بسبب انخفاض معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي عند مستوى (1.1%) في المتوسط سنوياً فلم يستوعب هذا القطاع سوى 11.6% من الزيادة في العمالة القومية[59] تشير التقارير الرسمية إلى ان حجم العمالة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي اتجهت إلى الانخفاض في المدة 1995 وانخفضت إلى (30.2%) عام 2005 وفي القطاع الصناعي انخفضت من (24.0%) عام 1995 إلى (21.1%) عام 2005 . بينما حقق قطاع الخدمات ارتفاعاً ملحوظاً في استيعاب العمالة فقد ارتفعت نسبتهم من (39.0%) في عام 1995 إلى (48.7%) في عام 2005.[60]

ثانيا: تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادي في معدلات البطالة في مصر

تفاقمت البطالة في السنوات القليلة الماضية في كل البلدان العربية بشكل عام إذ تتجه إلى الارتفاع باستمرار، ولاسيما في مصر بسبب اختلاف المفاهيم والتعاريف فان حجم البطالة السائدة لا يمثل سوى 8.7% في عام 1996 ويقدر ايضاً بـ 9% في المتوسط من اجمالي القوى العاملة المصرية في عام 2000. وبلغ معدل البطالة عام 2006 (10.7%) وبواقع (2.434) مليون متعطل. وان الغالبية العظمى من العاطلين هم من حملة المؤهلات العلمية الجامعة والمتوسطة وما فوقها إذ بلغ حجم العاطلين الحاصلين على مؤهلات متوسطة نحو (1.179) مليون عاطل وبنسبة 55% من اجمالي المتعطلين[61]

وقد ساهم تحرير التجارة في مصر في زيادة الصادرات السلعية المصرية بما يعادل 3.987 مليار دولار عام 1977 إلى 6.542 مليار دولار عام 2004 وقد اثر ذلك بشكل ايجابي على اداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية[62]

وتشير البيانات إلى وجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة في قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشغيل ، كما وانخفض الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر نتيجة لعدم توفر حوافز حقيقية وبيئة تشريعية وما ضاعف هذا الوضع اتجاه استثمارات دول الاتحاد الاوربي والدول الغربية في الدول المنظمة إلى الاتحاد الاوربي او الدول المتحولة حديثا إلى اقتصاد السوق فضلا عن عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات في منطقة الشرق الاوسط وتشير البيانات إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر من 700 مليون دولار عام 2002/ 2003 إلى 407 مليون دولار عام 2003 / 2004. مما فاقم من مشكلة عدم توفير فرص عمل جديدة وزادت البطالة. هذا فضلاً عن عودة اعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إلى مصر[63]

والجدول (3) الذي يوضح حجم السكان والعمالة ومعدل البطالة في مصر للمدة (2000-2006) ومن خلاله نلاحظ ان معدل البطالة قد ارتفع من (7%) عام 2000 إلى (10%) عام 2006 أي ان البطالة تفاقمت في مصر بالرغم من محاولات الحكومة خفضها من خلال دخول العولمة. مما يبين ان للعولمة تاثيراً سلبياً في البطالة في هذا البلد.

جدول رقم (3)

يبين حجم السكان والعمالة ومعدل البطالة في مصر للمدة 2000-2006

البيان / السنة	حجم السكان	قوة العمل (المشتغلون)	البطالة	معدل البطالة %
2000	63.3	17.6	1.50	7.0
2001	64.6	17.6	1.49	7.6
2002	66.0	17.6	1.89	9.0
2003	67.3	18.2	2.00	9.9
2004	68.6	18.7	2.00	9.8
2005	69	19	2.1	9.9
2006	70.1	19.0	2.2	10

المصدر: وزارة التخطيط المصرية، حجم العمالة والبطالة في مصر، القاهرة ، 2007، ص 34.

ثالثا: تاثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل في مصر

انتهجت مصر ضمن اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، سياسات مالية انكماشية وذلك من خلال تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب، وسياسات نقدية انكماشية تمثلت في رفع اسعار العديد من السلع والخدمات، ولقد ادى ذلك إلى خفض الطلب الكلي محلي اً بهدف خفض كل من معدل التضخم وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات. لقد اثرت هذه السياسات على الاستثمار سلباً والذي اثر في معدل نمو الناتج المحلي وبدوره اثر على فرص العمل من خلال انخفاض الطلب على العمل او زيادته ولكن باقل من الزيادة في المعروض منه. مما أدى ذلك إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها[64].

ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ - ان رفع اسعار الفائدة على الاقراض يزيد من تكاليف الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الاستثمار الخاص في ظل تراجع الطلب المحلي ومن ثم انخفاض قدرته على خلق فرص عمل جديدة، كذلك وطبقاً لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يقضي بخفض الاستثمارات العامة كما يؤدي إلى خفض الاستثمار الكلي، ومن ثم تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، والذي يؤدي إلى ضعف قدرة الاقتصاد على توفير وخلق فرص العمل الجديدة[65]

ب - ان تخفيض سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الاخرى يؤدي إلى زيادة كل من تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج الجارية، بسبب الاعتماد على المستلزمات المستوردة من الخارج مما يخفض من نمو الاستثمارات الجديدة او التوسع في الاستثمارات القائمة وبالتالي انخفاض القدرة على خلق فرص العمل الجديدة في الاقتصاد[66]

ج-ان رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في القدرة الشرائية للإفراد يؤدي إلى زيادة انكماش الطلب الكلي المحلي ومن ثم انخفاض من الاستثمارات الجديدة او التوسع في الاستثمارات القائمة. والجدول (4) يوضح المتوسط السنوي، ونمو الاستثمار ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1974-2000).

د-ان خفض الانفاق العام الجاري اقترن بخفض الاجور مما ادى إلى انخفاض عدد الوظائف الحكومية بسبب ايقاف التعيين وكذلك عن طريق تسريح العاملين عن طريق تطبيق (نظام المعاش المبكر)[67]

جدول (4)

يوضح المتوسط السنوي ، ونمو الاستثمار ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي المصري للمدة (1974-2000)

البيان / المدة	المتوسط السنوي للاستثمار			المتوسط السنوي	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي		
	الخاص	العام	الإجمالي	عدد نمو الناتج المحلي	الخاص	العام	الإجمالي
1981-1974	56	22	28.8	9.5	5	20	24.9
1982 -1991	6.5	1.2	2.1	5.7	12.2	18.3	30.5
1999-2000	101	2.7	3.3	3.2	11	11	22

المصدر: وزارة التخطيط، أهم متغيرات الاقتصاد القومي للفترة (59/1960- 99/ 2000) ، وثيقة مرجعية، القاهرة، 2000، ص32.

ويظهر من الجدول (3) انخفاض إجمالي معدل نمو الاستثمار من 28.8% خلال مدة الانفتاح الاقتصادي الأولى إلى (3.3%) خلال عقد التسعينيات بسبب انخفاض معدل الاستثمارات العامة من 22% في المدة (1974-1981) إلى 2.7% خلال عقد التسعينيات. وكذلك يظهر انخفاض نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في كلا القطاعين العام والخاص ولا سيما في عقد التسعينيات ليبلغ 11% لكل منهما مما ادى إلى انخفاض القدرة على خلق فرص العمل الجديدة.

هـ - ادى خفض الانفاق العام إلى خفض الدعم او الغاءه في العديد من الخدمات كالتعليم مما رفع من نفقات التعليم بالنسبة للعديد من الاسر الفقيرة ومتوسطة الدخل مما ادى إلى انتشار ظاهرة عماله الاطفال ودخولهم سوق العمل، وكذلك نتيجة لتخلي الحكومة عن التزامها بتعيين الخرجين وكذلك ادى خفض الدعم إلى ارتفاع نسبة الاناث الوافدات إلى سوق العمل مما زاد من عرض قوة العمل بما يفوق الطلب عليها، ودفع ذلك إلى هجرة الايدي العاملة الفائضة إلى الدول العربية المجاورة ومنها العراق[68].

كذلك فقد ادى تقليص معدل الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية إلى خفض طلب الحكومة على العمالة المشتغلة في هذه الخدمات مما اثر في حصول الداخلين الجدد إلى سوق العمل على فرص عمل[69]

ومن خلال الجدول (5) والذي يبين إجمالي القوى العاملة، ومعدل البطالة واعداد العاطلين عن العمل في مصر للمدة (1990-2006)، نلاحظ أن حجم العمالة في مصر قد ازداد بمقدار 60-70 % تقريباً من 13032.0 عام 1990 إلى 18796.1 عام 2006 . مما شكل تحدياً امام الاقتصاد المصري وامام سوق العمل المصري وذلك من خلال توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن خلال ملاحظة معدلات البطالة نلاحظ انها ارتفعت خلال المدة 1990-1996 إذ زادت إلى 8.6%، 11.7 %على التوالي ثم انخفضت خلال المدة 1997 إلى 2001 من 8.8% إلى 7.6 %على التوالي ثم عادت وارتفعت بعدها إلى ان وصلت إلى 10% عام 2006 . وبلغ متوسط معدل البطالة خلال هذه المدة 9.4% وهي نسبة مرتفعة تشير إلى عجز سياسات الاصلاح على توفير المزيد من فرص العمل.

جدول رقم (5)

إجمالي القوى العاملة، ومعدل البطالة واعداد العاطلين عن العمل في مصر للمدة (1990-2006)

السنوات	إجمالي القوى العاملة (1000) فرد	معدل البطالة %	عدد العاطلين عن العمل
1990	13032.0	8.6	1515.3
1991	13376.0	9.3	1438.2
1992	13742.0	9.2	1493.6
1993	14011.0	10.9	1285.4
1994	14436.0	11.0	1312.36
1995	14879.0	11.3	1316.7
1996	15340.0	11.7	1311.1
1997	15825.0	8.8	1798.2
1998	16344.0	8.5	1922.8
1999	16874.2	8.2	2057.8
2000	17434.0	7.9	2206.8
2001	16776.6	7.6	2207.4
2002	17127.6	9.0	1903.0
2003	17503.5	9.9	1768.0
2004	17905.7	10.1	1624.41
2005	18335.0	9.9	1852.1
2006	18796.1	10	1879.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- وزارة التخطيط المصرية، بيانات عن حجم العمالة والبطالة في مصر، القاهرة، 2000، ص 3.
2- البنك المركزي المصري، النشرات الاحصائية، اعداد مختلفة من الموقع على شبكة الانترنت.
http. // www. Economy . gov. eg. 3/11/2002.
3- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ملحق الجداول.

1- تاثير سياسة الاصلاح الاقتصادي في مستوى التشغيل والاستخدام في القطاع الزراعي في مصر

في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي فأن الوضع بالنسبة للعمال الزراعيين يعد سيئاً فبعد ان كانت الاجور مناسبة قبل هذه الحقبة، اتجهت الاجور الاسمية لهم إلى الجمود، مما ادى إلى انخفاض الاجر الحقيقي لل عامل الزراعي إلى النصف تقريباً بفعل التضخم، وتشير ارقام المجلس القومي للاجور إلى انخفاض الاجر الحقيقي في القطاع الخاص المصري بشكل عام من (92) جنيهاً عام 1982 إلى 49 جنيهاً عام 1996. والجدير بالذكر ان الانخفاض في اجور العمال الزراعيين كان اكبر. ويذكر ان التدهور في اوضاع العمالة الزراعية ينعكس على النساء العاملات بدرجة اكبر، إذ تقدر بعض الدراسات ان عمل المرأة يمثل (48%) من حجم العمالة الريفية، بينما لا تحصل سوى على (10%) من الاجور، مما يدفعهن إلى محاولة البحث عن عمل في مهن اخرى خارج الزراعة وخارج نطاق القرية، ومع ذلك تواجه صعوبات كبيرة إذ تظل نسبة البطالة بين الشابات الريفيات نسبة مرتفعة.[70]

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2007 إلى انخفاض النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاع الزراعي من 37% عام 1995 إلى نسبة 30.2% عام 2005[71] يدل على ان مراجع الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر لم توفر فرص العمل في القطاع الزراعي للداخلين الجدد في سوق العمل . فضلا عن فقدان فرص العمل بسبب قوانين الاستثمار في القطاع الزراعي .

2- تاثير سياسة الاصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل والاستخدام في القطاع الصناعي

بعد تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي وتشير البيانات إلى توقف الاعانات بالنسبة للقطاع الصناعي بشكل خاص في المدة من 1990 إلى 1995 وهي 37% من الاجمالي في عام 1990 إلى 21% من عام 1995 وقد كان تدهور مركز الصناعة بين القطاع ات حاداً في هذه السنوات الخمس بشكل كبير. والسبب يعود إلى سياسة التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي وقد انخفض مستوى النمو الصناعي إلى 0.4% عام 1995 بعد ان كان 2.6% في السنوات العشر السابقة[72]. وصاحب ذلك كنتيجة طبيعية انخفاض معدل نمو التوظيف الاجمالي السنوي إلى 1.3% عام 1996 بالمقارنة مع 5% في السنوات العشر السابقة. وبالمقابل انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي من 2.5% عام 1993 إلى 0.9% عام 1997 ثم إلى 0.8% عام 1998 . في الوقت الذي كان يضاف فيه سنوياً مليون عامل إلى قوة العمل في مصر ومعدل البطالة في تزايد مستمر[73]

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ان المنشآت الصناعية العربية اصبحت تميل إلى استعمال التقانة الحديثة التي تتصف بكثافة رأس المال بدلاً من العمالة وان القطاع العام الصناعي في معظم الدول العربية ومنها مصر قد تراجع توسعه بسبب تأثيرات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة. وبالتالي قل التوظيف للعمالة. وتعد مصر من اكبر الدول العربية استيعاباً للعمالة في هذا القطاع إذ بلغت نسبة العاملين فيه (32%) من مجمل العاملين في هذا القطاع بحكم الحجم الكبير للسكان وعدد المنشآت الصناعية فيه، وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى ان معدل البطالة قد ارتفع بعد عام 2000 من (7.9%) إلى (10.1%) عام 2004 ، مما يدل على ان سياسة الاصلاح الاقتصادي اثرت بشكل سلبي على العمالة في هذا القطاع ايضاً [74]

3- تاثير الخصخصة على العمالة والبطالة في مصر

تعد العمالة واحدة من اكثر المجالات تأثر راً بسياسات الخصخصة، ومن المسلم به عادة ان الخصخصة تقترن بالبطالة. وبالتالي فمن الضروري دراسة امكانيات نقل ملكية المؤسسات العامة إلى العاملين، ويعتقد من الناحية النظرية ان الخصخصة تزيد الانتاجية والكفاءة وترتفع مستوى الاجور في المدى البعيد. واما في المدى القصير يكون تأثير الخصخصة في العمالة متوقفاً على الحجم النسبي للقطاع العام، وكفاءة القوى العاملة فيه، وحجم فوائض العمالة التي تكونت نتيجة لذلك. ويحدد هذا عدد العاملين الذين يتم تسريحهم بسبب الخصخصة[75] أساليب التحول نحو الخصخصة في مصر على نحو سلبي على مستوى التشغيل إذ ان التصفية الكاملة تؤدي إلى الاستغناء كلياً عن العمال، اما اعادة الهيكلة فتعتمد على الأساليب الإنتاجية الحديثة وهي عادة ما تكون مكثفة لرأس المال بما ينطوي على التخلص من العمالة الزائدة واما الخصخصة فتعني التحول إلى هدف تعظيم الربح بغض النظر عن الاعتبارات الاجتماعية.

وان اهم المشاكل التي تواجه تطبيق القانون (203) هي قضية العمالة الزائدة وتتبلور في جانبين[76]

أ: ان وجود هذه العمالة يمثل عقبة أمام إعادة تنظيم هذه الشركات لا سيما عند محاولة توسيع قاعدة الملكية اللا سيما لها.

ب: انه قد ترتب على الاستغناء عن تلك العمالة الزائدة بإعداد كبيرة في ظل المعدل الحالي المرتفع للبطالة في المجتمع المصري تهديداً لاستقراره السياسي والاجتماعي.

وتشير الدراسات عن تطور العمالة في القطاع العام إذ انخفضت من(1070) إلف فرد في بداية مسيرة الإصلاح الاقتصادي عام 1991 لتصل إلى (800) الف فرد في منتصف عام 1998 أي انها انخفضت بمقدار (270) الف فرد بما يمثل (25%) من العمالة من بداية تطبيق البرنامج وذلك في بعض الشركات التي تم خصخصتها[77] يوجد مؤشر على ان القطاع الخاص استوعب هذا الفائض من العمالة .

وتشير بيانات الامم المتحدة بان متوسط البطالة في مصر قد ارتفع من (7.7%) في المدة قبل تطبيق الخصخصة إلى (9.5%) بعد التطبيق ويفسر هذا التزايد بعوامل عدة اهمها عودة القوى العاملة المهاجرة من البلدان النفطية إلى مصر، وايقاف التوظف بالقطاع العام وفقدان العاملين فرص عملهم بفعل الخصخصة ، ويمكن عدّ القطاع الحكومي، مصدر محتمل للبطالة نتيجة لتطبيق الخصخصة[78]

رابعا- تأثير تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل والاستخدام في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي

1- تأثير تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل والاستخدام في القطاع الزراعي

ان نسبة كبيرة من السكان الاكثر فقراً تعيش في مناطق ريفية وتعتمد على الزراعة في جزء من دخلها او كاملاً. فاذا ما تم تحرير التجارة الزراعية بالكامل فسوف يكون التحرك نحو الزراعة الواسعة في منطقة تعد شحيحة المياه مما يفاقم من مشكلة التصحر، وبالنسبة للعديد من الزاعيين في مصر، تعد الاسواق المحلية اكثر اهمية بكثير من الاسواق الدولية اذ يتوجب عليهم ان يبيعوا محاصيلهم محلياً. فاذا تم تحرير التجارة الزراعية بشكل سريع وغير منظم سوف تفتح هذه الاسواق المحلية امام المنتوجات المستوردة الرخيصة مما يقضي على عمل بعض المزارعين بشكل شامل. وهذا سيكون له نتائج سلبية واضحة ويؤدي إلى هجره اعداد كبيرة من المزارعين من الريف إلى المدينة ولا سيما إلى المناطق الفقيرة منها[79]

وتؤثر سياسات تحرير الزراعة في مستويي التشغيل والبطالة من زوايا اخرى منها ان قانون الاصلاح الزراعي لعام 1992 والذي ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر يترتب عليه اعادة تركيز ملكية الاراضي الزراعية بين عدد قليل من الملاك. الذين يتمتعون بمقدرة مالية عالية بدلاً من حيازة الارض المستأجرة الصغيرة التي توفر عملاً للمستأجر وافراد اسرته، فضلاً عن اتجاه كبار المالكين إلى استخدام اساليب الانتاج كثيفة لرأس المال على حساب العمالة مما يقلل من توفر فرص عمل للعمال الزراعين كما وادى الغاء نظام الدورة الزراعية إلى الاتجاه لتراكيب محصولية كثيفة استخدام لراس المال، مما ادى إلى نقص الطلب على العمل الزراعي او زيادته بمعدل اقل من المطلوب. انعكس ذلك كله بالفعل على تراجع نحو معدل العمالة في القطاع الزراعي إذ ادت العمالة المصرية في القطاع الزراعي من حوالي (4.6) مليون عامل عام 1992 إلى حوالي (5) مليون عامل في عام 2000 وبمعدل نمو اقل من (1 %) وهو معدل متدني جداً بالنسبة لعرض العمالة ووضع القطاع الزراعي في الاقتصاد[80]

2- تأثير تحرير التجارة الخارجية في مستوى التشغيل والاستخدام في القطاع الصناعي

يسود اعتقاد لدى الاقتصاديين اليوم ان الدخول في العولمة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) سوف يؤدي إلى الاضرار بالقطاع الصناعي، من إذ بروز حالة عدم قدرته على منافسة السلع الصناعية المستوردة ولاسيما عدم قدرة ذلك القطاع على التطور إلى المدى الذي يستطيع من خلاله الصمود للمدة التي تقتضيها المرحلة الاولى من تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالمنظمة، التي تلزم الاطراف كلها على تحمل جزء من الخسائر من اجل تمكين الصناعات في البلدان النامية من المنافسة لاسيما الوليدة منها. ففي الوقت الذي تحتاج فيه الصناعة في الدول النامية إلى ما لا يقل عن (3-5) سنوات لكي تستطيع بعدها المنافسة مع سلع البلدان المتقدمة، تكون البلدان المتقدمة قد طورت صناعتها إلى الدرجة التي لا يمكن معها للدول النامية منافستها[81].

ان تخفيض الرسوم الكمركية بموجب مبادئ تحرير التجارة يهدد انتاج السلع المصنعة في معظم دول العالم النامي ومنها مصر، اذ ان عدم القدرة على المنافسة مع السلع الاجنبية (أي المنتجة في الخارج) في الاسواق المحلية والدولية، سيؤدي إلى اغلاق كثير من الصناعات التحويلية في هذه البلاد. وستكون النتيجة هبوط الطلب على العمالة في القطاع الصناعي في مصر، الذي لايمكن تعويضه بمشاريع الخصخصة او بنقل الصناعات من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية ومنها مصر، وذلك لان (3/2) من الاستثمار الاجنبي الذي يتدفق إلى الدول النامية مخصص لعشر دول فقط، وعلى الرغم من ان مصر هي احدى هذه الدول العشر الا ان تدفقات الاستثمار قليلة جداً، ولهذا فأن مصر قد تشهد انخفاض في الانتاج وزيادة البطالة في القطاع الصناعي على الاقل في الاجل القصير، نظراً لعدم قدرتها على المنافسة مع السلع الاجنبية المنتجة في الخارج وذات الاسعار المنخفضة بعد تحرير التجارة[82].

خامسا- تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الاستخدام والبطالة في مصر

تساهم الشركات الاجنبية في توفير فرص عمل في البلد المضيف لها فضلاً عن الاجور المرتفعة التي تقدمها للعاملين، إذ تحتاج تلك الشركات في مراحل انشاء المشروع الاستثماري إلى العديد من العاملين لغرض الانشاء وتحتاج عدداً اخر من العاملين من اجل العمل في المشروع بعد اكتماله أي بعد المباشرة في عملية الانتاج وكذلك تؤثر تلك الشركات من خلال علاقتها الاقتصادية والانتاجية مع الشركات المحلية في حجم التشغيل. ولا سيما اذا كانت الاستثمارات في المجالات التي تستخدم كثافة العمل. اما اذا كانت الاستثمارات تستخدم كثافة راس المال فانها تؤدي إلى اثر سلبي على حجم التشغيل والعمالة. وفي مصر اسهمت الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية في توفير (145) الف فرصة عمل أي ما يعادل (0.6%) من حجم القوى العاملة المصرية[83]

ومن خلال الجدول (6) الذي يوضح عدد الشركات العاملة في مصر وعدد العمالة فيها ونسبتها إلى اجمالي العمالة المصرية لعام 2004، ومن إذ توزيع العمالة نلاحظ ان الشركات الامريكية وفرت فرص للعمالة بمقدار (48.558) الف عامل أي حوالي (33.53%) من اجمالي العمالة التي وفرتها الشركات المتعددة الجنسية. وتأتي بعدها ثانيا الشركات البريطانية بنحو (16.55%) من الاجمالي. بينما لم توفر الشركات اليابانية سوى (1.62%) من اجمالي العمالة ثم الشركات الكورية والنرويجية والسويدية والفلندية بنسبة اقل من (1%) من اجمالي العمالة. وتأتي بقية الشركات مابين (12%-3%) من اجمالي القوى العاملة الموفرة عن طريق هذه الشركات وعلى الرغم من ان العمال في هذه الشركات يتقاضون اجوراً اعلى من نظرائهم في القطاع العام المصري وكذلك ان هذه الشركات توفر التدريب للعمال مما يرفع من إنتاجيتهم، ويكتسبون خبرة جديدة وكفاءة عالية. ويمكن القول بالرغم من تلك الامتيازات التي توفرها الشركات المتعددة الجنسية الا انها لا تزال توظف عدد هو اقل من (1 %) من إجمالي اليد العاملة المصرية، وهي نسبة قليلة جداً.

جدول رقم (6)

يوضح عدد الشركات المتعددة الجنسية العاملة في مصر وعدد العمالة ونسبتها إلى اجمالي العمالة المصرية لعام 2004

الدول	عدد الشركات	العمالة بالالاف	نسبة العمالة في الشركات من اجمالي العمالة %
الولايات المتحدة	156	48.558	33.53
بريطانيا	86	23.972	16.55
فرنسا	60	10.842	7.49
المانيا	38	6.512	4.50
سويسرا	19	9.720	6.40
هولندا	18	4.770	3.29
اليابان	17	2.350	1.62
ايطاليا	15	6.825	4.71
كوريا الجنوبية	9	1.000	0.69
النرويج	7	1.100	0.76
السويد	6	600	0.41
فلندا	6	700	0.48
دول عربية	4	5.590	3.86
دول اخرى	28	4.820	3.33
مجموع الدول	35	17.895	12.36
الاجمالي	504	144.804	100

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا– الاسكوا، الشركات غير الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا، مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 57- 58.

المطلب الثاني/ قياس وتحليل تاثير العولمة على سوق العمل المصري

اولا : تحديد المتغيرات الاقتصادية التي ينعكس تاثير العولمة من خلالها على سوق العمل في مصر

صياغة دالة البطالة والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها Econometric model

في اطار البحث عن تاثير العو لمة في اسواق العمل والبطالة بشكل خاص فكما اوضحنا سابقاً ان تاثيرها يكون من خلال تاثير المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة). لذا فان دالة البطالة يمكن وصفها في الصيغة الآتية:

$$Y = f (GDP , DI, FDI) \quad \ldots\ldots\ldots \quad 1$$

إذ ان :

اولاً: (Y) البطالة وهي المتغير التابع، وقد اعتمد في حساب البطالة على عدد العاطلين في بلدان الدراسة للمدة (1990-2006) .

ثانياً: المتغيرات (المستقلة) التوضيحية

1 - الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية كلما ازداد حجم الناتج المحلي الاجمالي وارتفع معدل نمو ادى ذلك إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديد مما يترتب عليه انخفاض البطالة . ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج الاقتصادي (الانتعاش)، ويحدث عكس ذلك في ظروف الركود او الكساد. أي ان العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها وبين حجم الناتج المحلي الاجمالي علاقة عكسية.

2 – الاستثمار المحلي(DI):

يعد الاستثمار المحلي مصدرا مهما في توفير فرص العمل والحد من البطالة و وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية كلما ازداد حجم الاستثمار المحلي في الاقتصاد كلما ادى الى زيادة فرص العمل والتشغيل في حالة توجيه الاستثمار في مجالات الانتاج التي يكون فيها معامل (العمل/ رأس المال) في صالح عنصر العمل وبالتالي انخفاض البطالة. اما اذا وجه الاستثمار الداخلي نحو المجالات ذات الكثافة التكنلوجية والرأس مالية المرتفعة فيكون تأثيرها ضعيفا في توفير فرص العمل. أي ان العلاقة المتوقعة بين الاستثمار المحلي (DI) والبطالة هي علاقة عكسية.

3 – الاستثمار الاجنبي المباشر:

تشير النظرية الاقتصادية إلى انه كلما ازداد حجم الاستثمار في الاقتصاد ادى إلى زيادة فرص العمل والتشغيل من خلال خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في الحد من البطالة والعكس صحيح. ويتوقف مدى تاثيره في معامل (العمل/ رأس المال)، وذلك وفقاً لنوعية الانشطة التي يتم توجيه الاستثمارات اليها، أي ان العلاقة المتوقعة بين البطالة وبين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر هي علاقة عكسية.

ثانيا: تقدير وتحليل الصيغة الدالية لدولة الدراسة مصر

بعد ان تم تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم 1 (ملحق رقم 1) باستعمال طريقة الانحدار الخطي المتعدد. ولقد تم تقدير الدالة باستعمال الصيغة الخطية واللوغارتمية واللوغارتمية المزدوجة، واعطت الصيغة الخطية افضل النتائج من الناحية الاقتصادية والاحصائية .

ومن خلال ما تبينه نتائج تقدير الدالة لدولة مصر فان تاثير المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، الاستثمار المحلي (DI)، الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) في المتغير التابع (البطالة Y) ولمدة 17 سنة إذ كانت النتائج كما يلي:

$$Y=1619.057+ 0.017\ GDP - 0.048DI + 0.102FDI$$

t= (5.520) (3.785) (3.441) (1.395)

R^2 = 0.819 F= 8.839

R^{-2}= 0.671 DW = 1.035

ان تحليل نتائج دالة البطالة في مصر كما يلي:

1- **ان ارتفاع قيمة t المحسوبة بالنسبة لمعلمتي الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي إذ كانت اعلى من قيمة t الجدولية البالغة (1.75) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (3.13) مما يدل على معنوية هذه المعلمة بينما كانت معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر غير معنوية من الناحية الاحصائية.**
2- **ارتفاع قيمة معامل التحديد المصحح R^{-2} للمعادلة المقدرة والذي يشير إلى نسبة (67%) من التباين في البطالة يعود سببها إلى التغير في المتغيرات التفسيرية في الأنموذج. وان النسبة الباقية (33%) تعود إلى متغيرات اخرى لم يتم ادراجها في هذه العلاقة.**
3- **ان قيمة F المحسوبة(8.83) اعلى من قيمة F الجدولية والبالغة قيمتها (3.20) عند مستوى معنوية (5%) وبدرجة حرية (13، 3) مما يدل على معنوية معادلة الانحدار، ومعامل التحديد R^2.**
4- **التحليل القياسي لدالة البطالة.**

تم اجراء اختبار دربن واتسن (D.W) إذ كانت قيمة (D.W) المحتسبة للمعادلة المقدرة هي (1.035) وان هذه القيمة تقع ضمن منطقة عدم الحسم لذلك يمكن عدّ العلاقة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (5%). ومن خلال ما تبينه مصفوفة الارتباطات البسيطة (ملحق2) نلاحظ ان نسبة الارتباطات بين المتغيرات في الدالة هي ضعيفة، ويمكن القول بان العلاقة خالية من مشكلة التعدد الخطي.

5- **لقد كانت اشارة معلمة الناتج المحلي الاجمالي المصري غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية إذ يظهر ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار (0.017) وحدة.**

ان ذلك يعود إلى اسباب عدة منها ان حجم هذا الناتج لم يزداد بدرجة كبيرة خلال هذه المدة وان ظروف التشغيل كانت تتأثر بدرجة اكبر خلال هذه المدة بعوامل اخرى اهمها حركة الهجرة العكسية للداخل والتعيينات الحكومية التي تم الحد منها فضلاً عن نمو القطاعات الهامشية او غيرها الرسمية بدرجة كبيرة خلال هذه المدة. مما قلل اثره في مستوى التشغيل ومن ثم البطالة. [84]

6- **لقد جاء ت اشارة معلمة الاستثمار المحلي منسجمة ايضاً مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ ان زيادة الاستثمار المحلي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار (0.048) وحدة.**
7- **لقد جاءت معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية. إذ ان ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع البطالة بمقدار (0.102) عاطل الا ان هذا المتغير وفقاً للنموذج غير معنوي وذلك يعود إلى ضالة تاثيره على مستوى البطالة المرتفع خلال هذه المدة.**

الاستنتاجات

ان العولمة تعني فتح الأسواق وترك الأمور للسوق دون محددات وفي الوقت نفسه تضع العولمة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي محددات شرطية لتعديل الهياكل والتثبيت الاقتصادي لصالح قطاع دون اخر، وهذا يعني ان العولمة لا يهمها النظرة الى طبيعة اقتصاد كل بلد وإمكانياته المتاحة في ظل تعقد العلاقات الدولية وتعقد وتشابك واندماج الحياة الدولية وفق منظور حجم التبادل التجاري بين البلدين النامية والبلدان المتقدمة .

1 ان التطورات التكنلوجية الكبيرة والثورة الهائلة في الاتصالات والمعلوماتية في المجالات كافة خلقت نوعا جديدا من الطلب على العمالة يمتاز بالمهارة والمعرفة والخبرة وان العمالة التقليدية لاتتوائم مع هذا النوع من الطلب لا سيما في البلدان العربية مما خلق فجوة بين ما معروض وما مطلوب من العمالة في سوق العمل وادى الى ارتفاع البطالة التي اصبحت بفضل ذلك التطور بطالة هيكلية حتى في الدول الرأسمالية الكبرى .

2 ان سوق العمل في البلدان النامية عامة والعربية خاصة قليل الاستجابة لمتطلبات الانتاج في ظل التطور العلمي والتقني المتسارع، لذلك فأن تجربة الاصلاح الاقتصادي قد فشلت في احداث اثار ايجابية بل العكس فقد عكست اثاراً سلبية على القوى العاملة وادى الى انتشار البطالة الهيكلية السافرة والمقنعة.

3 اظهرت نتائج التحليل الاقتصادي القياسي ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل والبطالة بشكل سلبي في مصر وذلك بسبب ان اغلب الاستثمارات كانت في منشآت وشركات القطاع العام التي تم خصخصتها وبالتالي تسريح اعداد كبيرة من العاملين في هذه المنشات والشركات، فضلاً عن ضألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كذلك بسبب نوع العمالة المطلوبة في اغلب الاستثمارات الجديدة والتي تتطلب مهارات وخبرات ومعرفة خاصة لا يوفرها سوق العمل .

4 على الرغم من الاجراءات التي قامت بها مصر في توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الاجنبية الا ان هذه الاستثمارات لم تكن بالحجم الذي يساهم في توفير فرص العمل والحد من ارتفاع معدلات البطالة فضلاً عن اتجاه اغلب هذه الاستثمارات الى القطاعات المالية والخدمية.

التوصيات

يوصي البحث بالاتي :-

1- ان العولمة تطرح الان كايدلوجية جديدة تحمل في طياتها ايجابيات وسلبيات و فيها مخاطر خاصة على الدول النامية بفعل الفجوة العلمية والتكنلوجية مع البلدان المتقدمة لذا يجب عند اتخاذ القرار بالدخول الى العولمة تحديد هذة المضامين والعمل على تجنب السلبيات والمخاطر ومحاولة الاستفادة من الايجابيات .

2- زيادة الطاقات الانتاجية وزيادة التشغيل وخلق طلب فعال بالاعتماد اساسا على الاستثمارات الوطنية المحلية وعدم الاعتماد بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي في حل مشاكل البطالة والتشغيل .

3- توفير الحماية و التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على وفق البيئة الاستثمارية الملائمة مع كل دولة على ان يتعاون في ذلك مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية.

4- إعادة تقييم قطاع التعليم في مصر وإعادة هيكلته من اجل الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والانفتاح على التجارب العالمية في هذا المجال.

5- دعم وتشجيع الاستثمارات في القطاعين الزراعي والصناعي وإدخال التقنيات الحديثة الى هذين القطاعين لما يحتلانه من اهمية اقتصادية ولغرض توفير فرص عمل والحد من البطالة.

6- إنشاء مكاتب متخصصة توائم بين الوظائف والتعليم والمهارات وتؤمن أعادة التدريب لتسهيل الالتحاق بسوق العمل وتوفير بيانات شاملة عن السوق وتقديم المعونة للعاجزين عن العمل تغطي تكاليف الكفاف وتحول دون زيادة فقرهم.

الملحق رقم(1)
الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار المحلى، الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر للمدة 1990-2006

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الاستثمار المحلي DI	الاستثمارالاجنبي المباشر FDI	البطالة U
1990	35489.00	26280.83	1392.78	1230.00
1991	34228.00	12307.84	441.54	1370.00
1992	41672.00	12047.73	729.72	1390.00
1993	46685.00	11220.66	731.45	1700.00
1994	51607.00	12199.78	1791.72	1760.00
1995	60142.00	12766.93	737.36	1860.00
1996	67650.00	12940.81	731.36	1530.00
1997	75781.00	18066.34	979.12	1520.00
1998	84829.00	22397.75	1138.62	1510.00
1999	90604.00	23253.63	1093.42	1500.00
2000	97550.00	18021.68	1235.12	1570.00
2001	97367.00	14259.99	498.53	1780.00
2002	85180.00	14631.56	615.60	1900.00
2003	81135.00	10508.84	215.84	2100.00
2004	78623.00	10970.86	1025.36	2220.00
2005	89528.00	12937.50	4196.72	2450.00
2006	107378.0	13425.74	362.89	2780.00

بالاسعار الثابتة وبالمليون دولار وسنة الاساس 2000

المصدر :

IMF(International Financial statistics (IFS) year book),Washington,D.C,February,2007 Pp522-556

IMF(International Financial statistics(IFS)year book),Washington,D.C,February,2006 Pp369-371.

صندوق النقد العربي واخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006) الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي، 2006 على الموقع : www.amf.org.ae/amf/website

ملحق 2
مصفوفة الارتباطات البسيطة لدالة مصر

Correlations

		VAR0000GDP	VAR0000DI	VAR0000FDI
VAR0000GDP	Pearson Correlation	1.000	.106	-.486*
	Sig.(2-tailed)	.	.685	.048
	N	17	17	17
VAR0000DI	Pearson Correlation	.106	1.000	.216
	Sig.(2-tailed)	.685	.	.405
	N	17	17	17
VAR0000FDI	Pearson Correlation	-486	.216	1.000
	Sig.(2-tailed)	.048	.405	.
	N	17	17	17

*.Correlation is significant at the 0.05 level(2-tailed)

المصـــــــــادر

الكتب

1- احمد حسن ابراهيم، استشراف بعض الاثار المتوقعة على سياسات الاصلاح الاقتصادي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،2005

2- الوافي الطيب. بهلول الطيف، البطالة في الوطن العربي اسباب وتحديات، جامعة تبسه، تونس، 2007،

([1]) برهان محمد نوري، الانظمام الى منظمة التجارة العالمية والخيارات المتاحة، سلسلة المائدة الحرة،بيت الحكمة، 1998، ص100.

3- د. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة ، القاهره 2006

4- د. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، بغداد،2001

5- مختار عبد المنعم خطاب، الاصلاح الاقتصادي والخصخصة التجربة المصرية، القاهرة، 1999

6- د. رمزي زكي، المحنة الآسيوية،قصة صعود وهبوط الدول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ط1، 2000، ص105.

7 - عبد المجيد راشد، سياسة الاصلاح الاقتصادي والعولمة نموذج مصر، القاهرة، 2007

8- د.عصام الزعيم، الاندماج الاقتصادي العربي، محاضرة القيت في منتدى جمال الاتاسي للحوار الديمقراطي، دمشق، 6\ 11\ 2004، ص9 .

9- عبد الحليم محيسن، اضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT، جمعية رجال الاعمال الاردنيين، ط1، سنة 1995

10- علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة الارغوي وتقنين مهب العالم، دار النهضة العربية، القاهرة،1997.

11- كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة في مصر والدول العربية، القاهرة،2006

12- ميمون الرحماني، دور المؤسسات المالية التجارية الدولية في تدمير الخدمات العمومية،ندوة الدار لبيضاء، 16\9\2006، جمعية اتاك، لبنان

13- محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية للاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، بغداد، 1976

14- مايكل تاتنزر وآخرون، من الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مطبعة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت،1981.

الرسائل العلمية

([1]) اثير عباس عبادي، العولمة الاقتصادية واثرها على القطاع الزراعي في بلدان مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص12.

البحوث العلمية والتقارير والنشرات

1- عبد الفتاح الجبالي، مقومات ومعوقات التنمية في مصر، سلسلة ندوات، 2001- 2002 تنمية مصر، رؤية مستقبلة، معهد التخطيط القوي، القاهرة، 2002
2- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر، 1999/ 2000، العدد الثاني، القاهرة، 2001.
3- محمد ناجي، البطالة والنمو في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2007،
4- وزارة القوى العاملة والهجرة، سوق العمل المصري، نشره ربع سنوية ،2005
5- جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار السياسية المقترحة لجذب الاستثمار المباشر الى مصر، يوليو ، 2004،
6- اللجنة الاقتصادية واماعية لغربي اسيا، الاسكوا، المجموعة الاحصائية، نيويورك، الامم المتحدة، 2007،.
7- معهد التخطيط القومي، المستجدات العالمية(الجات واروبا الموحدة)سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 99، القاهرة، نيسان، 1996، ص7.
8- عبد الحميد ملكاني، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، الحوار المتمدن، العدد1076، 12\1\2005، ص2
9- رمزي زكي، انماط الانتاج والاستهلاك في الوطن العربي، ندوة برنامج الامم المتحدة الائتماني و اللجنة الاقتصادية، الاسكوا، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 1995، ص213.
10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا (الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة)، الامم المتحدة، نيويورك، 2000، ص29.
11- منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، تقرير عن العمالة، لبنان، 1998، ص6.
12 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، الامم المتحدة، نيويورك، 2000، ص28

([1]) الامم المتحدة– المجلس الاقتصادي الاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية للعالم، مصدر سابق، رقم 374، 2000، ص57.
([1]) جمال داوود سلمان وجميل حميد احمد، الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات الصندوق والبنك الدوليين (1970-1990) مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد 32، 2001، ص10.

الانترنت

1- البنك الدولي، تأريخ البنك الدولي، بدون مؤلف،موقع البنك الدولي على الانترنت:
http://web.worldbank.org/wbstite/contentmdk:20443393

2- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية، المرأة في سوق العمل، 2007، من الموقع على شبكة الانترنيت

http : // www. Sis . gov. eglar /women/soclety/ economy. Htm.-

4- انعام المرغيزي، تحرير الاسواق كطريقة للتنمية، 2005، على الموقع على شبكة الانترنت:
http: //www. Abewar org/debat/files/28831.d.

5- احمد حسن ابراهيم، بعض اثار الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة العربية مع التركيز على مصر، 1994. الموقع على شبكة الانترنت

http://www. Ancegypt. Edu/src/mucroeconmics/abstras/ahstracti: htm

6- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية الاسكوا ، 1998

7- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000,2001، 2003 ،2007

8- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات عامة، القاهرة، 2008 ، من الموقع على شبكة الانترنيت: http// www. capmas. gov. eg.

9- د. زهدي الشامي، المسألة الزراعية ومستقبل الفلاحين في مصر، 2001 من الموقع على شبكة الانترنت.

10- د.عصام عبد الله، ضبط الكلمات العولمة نموذجيا، مقال منشور على الموقع: www.doroob.com
http:// www. Aarcegypt. Org/admin/ upload/ Doc /Zuhdy.do

11- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، النشأة العضوية على الموقع الالكتروني:
http://www.gecities.com/asj212/111.doc

12- عبد المجيد راشد، سياسة الاصلاح الاقتصادي ونظام العولمة في مصر، من الموقع على شبكة الانترنت:
www.arabrenewal .org \articlest 349 .htm.

(1 عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة، إسلام اون لاين على الموقع: www.islamonline.com

13- مصطفى البسيوني، العولمة الرأسمالية اعلان الحرب على الفقراء ، 2008. من الموقع على شبكة الانترنت:

http : // www. Alttalaba. Com./ board/ indix: php. Html.

14- فؤاد حمدان، الاخطار والفرص في المحادثات الاوربية المتوسطية ، خدمة Comnon Gronnd الاخبارية، 2006، على الموقع:

http: // www. Commongronnd news. Org.

15- بدون مؤلف، ماهي منظمة التجارة العالمية، منتدى الجامعة العربية المفتوحة، قسم ادارة الاعمال والاقتصاد، الرياض، من الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.aoua.com/vb/showthread.php?t=10302

16- (غالب ابو مصلح، الشركات المتعددة الجنسية والتوسع الامبريالي، بحث منشور على شبكة الانترنت وعلى موقع البديل، 7-1- 2008 -http://www.albadil.net))

17- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، على الموقع من الانترنت:
http://www.rewaqousha.net/word/alolama%20azma.doc

المصادر الاجنبية

1 - Manual Gratain "Financial policies capital market in Arab countries Editea, By Said El-Naggar, papers presented at aseminar held in Abu-Dabi.U.A.E 26/1/1994 1MP. Washington 1994.p6

2-Unctad "Adjustment and stggnation in Suh-Saharan Africa Trade and Development Report , UN ,New York,1993.pp.94.95.

3-Paul R.Krugman& Mourice Obstfeld, "fnternational economies the eorg and policy "the Lehigh press, Inc, us. 1997.pp.704.715.

4-Richord L.Kitchen .Faineance for the Developing Countries , Ionwiley and Sons new yourk , 1986 ,p25.

5 -Mohsin. Khan and Malcolm D.Knight fund – supported Adjustment program and economic Growth , International Monetray fund . occasional paper no.41 1MF Washington . 1995.pu

[6]-Safadi, R 1997 " Global Challenges and opportunities facing MENA countries at the dawn of the twenty – first county " Cairo , American University in Cairo.P.105.

الهوامش

1. عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة، إسلام اون لاين على الموقع: www.islamonline.com.
2. د. عصام عبد الله، ضبط الكلمات العولمة نموذجيا، مقال منشور على الموقع: www.doroob.com.
3. د.عصام الزعيم، الاندماج الاقتصادي العربي، محاضرة القيت في منتدى جمال الاتاسي للحوار الديمقراطي، دمشق، 6\11\2004، ص9 .
4. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، النشأة العضوية على الموقع الالكتروني: http://www.gecities.com/asj212/111.doc
5. عبد الحليم محيسن، اضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT، جمعية رجال الاعمال الاردنيين، ط1، سنة 1995، ص11.
6. ميمون الرحماني، دور المؤسسات المالية التجارية الدولية في تدمير الخدمات العمومية، ندوة الدار البيضاء، 16\9\2006، جمعية اتاك، لبنان، ص1.
7. د. رمزي زكي، المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط الدول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ط1، 2000 ، ص105.
8. محمد علي الجاسم، القواعد الاساسية للاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، بغداد، 1976، ص88.
9. محمد علي الجاسم، المصدر السابق، ص89.
10. البنك الدولي، تأريخ البنك الدولي، بدون مؤلف، موقع البنك الدولي على الانترنت: http://web.worldbank.org/wbstite/contentmdk:20443393
11. معهد التخطيط القومي، المستجدات العالمية (الجات واروبا الموحدة) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 99، القاهرة، نيسان، 1996، ص7.
12. علي ابراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة الارغوي وتقنين مهب العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص7.
13. برهان محمد نوري، الانظمام الى منظمة التجارة العالمية والخيارات المتاحة، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، 1998، ص100.
14. رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة القاهرة، 2001 ص103.

15. بدون مؤلف، ماهي منظمة التجارة العالمية، منتدى الجامعة العربية المفتوحة، قسم ادارة الاعمال والاقتصاد، الرياض، من الموقع على شبكة الانترنت: http://www.aoua.com/vb/showthread.php?t=10302
16. عبد الحميد ملكاني، دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، الحوار المتمدن، العدد 1076، 12\1\2005، ص2.
17. مايكل تاتنزر وآخرون، من الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مطبعة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1981، ص11.
18. غالب ابو مصلح، الشركات المتعددة الجنسية والتوسع الامبريالي، بحث منشور على شبكة الانترنت وعلى موقع البديل، 7-1-2008 ((http://www.albadil.net-
(19) Manual Gratain "Financial policies capital market in Arab countries Editea , By Said El-Naggar, papers presented at aseminar held in Abu-Dabi.U.A.E 26/1/1994 1MP. Washington 1994.p6.
20- جمال داوود سلمان وجميل حميد احمد، الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات الصندوق والبنك الدوليين (1970-1990) مجلة كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد 32 ، 2001، ص10.
21- الامم المتحدة – المجلس الاقتصادي الاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية للعالم، مصدر سابق، رقم 374، 2000، ص57.
(22) Unctad "Adjustment and stggnation in Suh-Saharan Africa Trade and Development Report , UN ,New York,1993.pp.94.95.
23- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، على الموقع من الانترنت: http://www.rewaqousha.net/word/alolama%20azma.doc
24- النجفي، سالم توفيق، (سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي)، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2006.
25- د. رمزي زكي، انماط الانتاج والاستهلاك في الوطن العربي، ندوة برنامج الامم المتحدة الانتمائي واللجنة الاقتصادية، الاسكوا، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 1995، ص213.
(26) Paul R.Krugman& Mourice Obstfeld, "fnternational economies the eorg and policy " the Lehigh press , Inc , us. 1997.pp.704.715.
(27) Richord L.Kitchen .Faineance for the Developing Countries , Ionwiley and Sons new yourk , 1986 ,p25.
28- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا (الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة)، الامم المتحدة، نيويورك، 2000، ص29.
(29)Mohsin. Khan and Malcolm D.Knight fund– supported Adjustment program and economic Growth, International Monetray fund . occasional paper no.41 1MF Washington . 1995.pu
30- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، القاهرة، 2006، ص76 .
31- اثير عباس عبادي، العولمة الاقتصادية واثرها على القطاع الزراعي في بلدان مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة وجامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص12.
32- رمزي زكي، انماط الانتاج والاستهلاك في الوطن العربي، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا2000، ص221-222.
33- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا (الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة)، الامم المتحدة، نيويورك، 2000، ص29.
34- منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، تقرير عن العمالة، لبنان، 1998، ص6.

35- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الاثر الاجتماعي لاعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، الامم المتحدة، نيويورك، 2000، ص28.
(36) Safadi , R 1997 " Global Challenges and opportunities facing MENA countries at the dawn of the twenty – first county " Cairo , American University in Cairo.P.105.
37- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الاثر الاجتماعي... مصدر سابق، ص29.
38- د. احمد هاشم اليوشع، (عولمة الاقتصاد الخليجي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2003 ص31.
39- عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وآثاره في بلدان عربية مختارة في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي، اطروحة دكتوراه.
40- ناصر عبد الناصر، الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي (حالة مصر العربية)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص32. غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007، ص77.
41- نجلاء الاهواني، سياسات التكييف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطيل في مصر)، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، الاسكوا، 1993. ص97.
42- د. شنودة سمعان شنودة، البطالة في مصر، دراسة تحليلية، معهد التخطيط العربي، القاهرة، 1991، ص20.
43- د. حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في بلدان عربية، القاهرة 2001، ص184 .
44- نجلاء الاهوائي ، (سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي الاسكوا... مصدر سابق، ص98.
45- د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة القاهرة، مصر 2003 ، ص150، .
(46) International Monetary fund .Annual Report :JMF .Washington .D.C .1997.P.7.
47- د.ماجدة احمد شلبي، حول مشكلة البطالة واختلالات السوق العمل والتشغيل المصري، ندوة مشكلة البطالة في مصر، جامع الأزهر، القاهرة، 2001، ص316 .
48- المعهد العربي للتخطيط، تصنيفات سوق العمل، بطالة المتعلمين . على الموقع :
http://www.arab.api.org/course14/c14-6-3.h.
49- ياسمين محمد فؤاد، اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم، البطالة في مصر.. مصدر سابق، ص 106.
50- المعهد العربي للتخطيط، تصنيفات سوق العمل، بطالة المتعلمين. على الموقع :
http://www.arab.api.org/course14/c14-6-3.h.m
51- د. ماجدة احمد شلبي، حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل، مصدر سابق، ص 316.
(52)The World Bank . Trends in Developing Economics 1996 . op . cit . p.152.
53- عبد الفتاح الجبالي، مقومات ومعوقات التنمية في مصر، سلسلة ندوات، 2001- 2002 تنمية مصر، رؤية مستقبلة، معهد التخطيط القوي، القاهرة، 2002، ص 8.
54- منظمة العمل العربية، ادارة تنمية الموارد البشرية والتشغيل، مصدر سابق، ص4.
55- مختار عبد المنعم خطاب، الاصلاح الاقتصادي والخصخصة، مصدر سابق، ص9.
56- وزارة القوى العاملة والهجرة، سوق العمل المصري، نشره ربع سنوية، 2005، ص 3.
57- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية، المرأة في سوق العمل، 2007 ، من الموقع على شبكة الانترنيت
http : // www. Sis . gov. eglar /women/soclety/ economy. Htm.
58- اللجنة الاقتصادية واماعية لغربي اسيا، الاسكوا، المجموعة الاحصائية، نيويورك، الامم المتحدة، 2007، ص 6.
59- كريمة كريم، الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، مصدر سابق ، ص336.
60- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، مصدر سابق، ص 341.
61- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص 41.
62- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، مصدر سابق، ص341.
63- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات عامة ، القاهرة، 2008، من الموقع على شبكة الانترنيت: http// www. capmas. gov. eg.
64- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات عامة المصدر السابق. ص2

65- احمد حسن ابراهيم، استشراف بعض الاثار المتوقعة على سياسات الاصلاح الاقتصادي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2005، ص 282.
66- مختار عبد المنعم خطاب، الاصلاح الاقتصادي والخصخصة التجربة المصرية، القاهرة، 1999، ص 26.
67- انعام المرغيزي، تحرير الاسواق كطريقة للتنمية، 2005، على الموقع على شبكة الانترنت:
http: //www. Abewar org/debat/files/28831.d.
68- احمد حسن ابراهيم، بعض اثار الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة العربية مع التركيز على مصر، 1994. الموقع على شبكة الانترنت http://www. Ancegypt. Edu/src/
69- مصطفى البسيوني، العولمة الرأسمالية اعلان الحرب على الفقراء ، 2008. من الموقع على شبكة الانترنت:.http : // www. Alttalaba. Com./ board/ indix: php. Html
70- الوافي الطيب. بهلول الطيف، البطالة في الوطن العربي اسباب وتحديات، جامعة تبسه، تونس، 2007، ص.30
71- د. زهدي الشامي، المسألة الزراعية ومستقبل الفلاحين في مصر، 2001من الموقع على شبكة الانترنت:
http:// www. Aarcegypt. Org/admin/ upload/ Doc /Zuhdy.doc.
72- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص .41
73- عبد المجيد راشد، سياسة الاصلاح الاقتصادي والعولمة نموذج مصر، القاهرة، 2007، ص .3
74- الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 50.
75- محمد ناجي، البطالة والنمو في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2007، ص 34.
76- نفس المصدر السابق، ص 67.
77- د. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، مصدر سابق، ص 284.
78- عبد المنعم الخطاب، الاصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، مصدر سابق، ص 24.
79- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية الاسكوا، 1998، ص 13.
80- فؤاد حمدان، الاخطار والفرص في المحادثات الاوربية المتوسطية، خدمة Comnon Gronnd الاخبارية، 2006، على الموقع:
http: // www. Commongronnd news. Org.
81- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة في مصر ، 1999/ 2000، العدد الثاني، القاهرة، 2001، ص .43
82- محمود خالد المسافر، (العولمة الاقتصادية)، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب. بيت الحكمة، بغداد، 2002. ص 232.
83- كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة في مصر والدول العربية، مصدر سابق، ص .347
84- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، دائرة برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية، 2005، مصدر سابقن ص 391.